

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الستون

الجلسة العامة ٣٧

الثلاثاء، ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد يان إلياسون (السويد)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

الزلازل في جنوب آسيا

الرئيس (تكلم بالانكليزية): في ١٠ تشرين الأول/

أكتوبر، أعربت عن تضامن الجمعية العامة مع شعب باكستان ومع جارتها الهند وأفغانستان، اللتين لحقتهما أضرار مأساوية من جراء الزلازل المدمر الذي ضربهما قبل ذلك بيومين.

ومنذ ذلك الحين أخذنا جميعا نراقب في دعر نطاق وأثر زلازل جنوب آسيا الكاملين بعد أن أصبحت أكثر وضوحا. ونعرف الآن أن منطقة مساحتها ٢٨ ٠٠٠ ميل مربع دُمرت بفعل الزلازل، وأن مدنا وقرى بأكملها اختفت حرفيا من على سطح الكوكب، وتؤكد وفاة أكثر من ٥٠ ٠٠٠ شخص من بينهم عدد كبير من الأطفال. وجرح ٧٥ ٠٠٠ شخص آخرون. وهناك مليون شخص في حاجة ماسة إلى مساعدة إنسانية، وثلاثة ملايين بلا مأوى. وتلك أرقام يكاد يعجز عنها الفهم، ولكن التوقعات توحي بأن الأعداد ستظل تتزايد.

ومع أن باكستان تحملت العبء الأعظم لتلك الكارثة، فهناك ما يزيد على ١ ٣٠٠ شخص لقوا مصرعهم في أماكن أخرى في المنطقة. ونؤكد تضامنا مع حكومة وشعوب باكستان والهند وأفغانستان، بينما تواصل العمل ليلا ونهارا لمواجهة آثار الكارثة.

إن احتياجات الناس في باكستان هائلة مثلما هي عاجلة وملحة. وأماننا نافذة فرص متاحة لمدة ثلاثة أسابيع لإيصال المعونة إلى الجبال قبل أوان أول تساقط للثلوج. وما لم نغتزم هذه الفرصة، فسوف نواجه واقعا مشؤوما ألا وهو زيادة مأساوية أخرى في أعداد الموتى.

وقد دعا مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية إلى عقد اجتماع وزاري في جنيف غدا، لاستعراض مدى استجابة المجتمع الدولي للكارثة حتى هذا التاريخ. وسيكون الأمين العام حاضرا في هذا الاجتماع.

إني لعلى ثقة تامة بأن الدول الأعضاء ستؤمّن تمثيلها على المستوى الملائم، وبأنها ستضع في المتناول أموالا وافية بما يمكن الوكالات الإنسانية من الاستجابة بأسرع ما يمكن.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



الرئيس (تكلم بالانكليزية): بصدد هذا البند، أود أن أذكر أعضاء الجمعية العامة بأنه، عملاً بالقرار ٣١٦/٥٨ المؤرخ ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤، قررت الجمعية في الجلسة العامة ١٧، بتاريخ ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، بناء على توصية المكتب، أن تنظر في بند جدول الأعمال ٤١ بكامله في جلسة عامة، مع العلم أن جوانب الإدارة والميزانية ستتناولها اللجنة الخامسة.

وفي الجلسة نفسها، أحاطت الجمعية علماً بالتوضيح القائل إنه عند تنفيذ القرار ٣١٦/٥٨ للنظر في البند ٤١ بكامله في جلسة عامة، ستنظر كل لجنة معنية في الأجزاء ذات الصلة بالفصل الأول من التقرير، التي تقع في إطار بنود جدول الأعمال التي تم تخصيصها فعلاً للجان الرئيسية، لكي تبت الجمعية العامة فيها بصورة نهائية.

وفي إطار هذا البند، معروض على الجمعية تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (A/60/3). وقد فهمت أنه سيصدر إضافة إلى تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي في موعد لاحق.

وفي إطار البند نفسه، معروض على الجمعية أيضاً تقرير من الأمين العام (A/60/114) ومذكرتان من الأمين العام يحيل بهما التقرير الذي أعدته منظمة السياحة العالمية، المعمم في الوثيقة A/60/167، وتقرير المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان (A/60/397).

أُعطي الكلمة لرئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، السيد منير أكرم، كي يعرض تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

السيد أكرم (باكستان): رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي (تكلم بالانكليزية): قبل أن أنتقل إلى عرض تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي، اسمحوا لي بصفتي الممثل الدائم لباكستان، أن أشكركم، سيدي الرئيس، على

وفي الأسابيع القادمة، سيتعين على الأمم المتحدة أن تتحقق من أن هناك تخطيطاً مناسباً قيد الإعداد لإعادة الإعمار على المدى البعيد. وأنا واثق من أن الجمعية العامة ستعرب في القيام بدورها في هذا الشأن. لكن تركيزنا هذا الأسبوع يجب أن يكون على التأكد من أن الضروريات الأساسية لحفظ البقاء ستصل إلى الذين يحتاجونها - إلى مئات الألوف من الأشخاص الذين يحتشدون متزاحمين في البرد والظلام، على الروابي وجبال باكستان الشمالية. إنهم بحاجة إلى خيم لفصل الشتاء وبطانيات وأكياس النوم والمدافئ وأدوات المطبخ والوقود والمياه النقية واللقاحات. والحاجة تدعو إلى أفرقة للرعاية الصحية أسرع حراكاً لتقديم المساعدة للمصابين، الذين سيحتاجون الأغذية على مدى فصل الشتاء القاسي، الطويل.

وفي هذا العام، واجهت الأمم المتحدة سلسلة من الكوارث الطبيعية المدمرة، تكاد تكون غير مسبوقة من حيث تواترها وشدها. وقد وصف الأمين العام مواجهة زلزال جنوب آسيا بأنها أشد عمليات الإغاثة التي واجهتها الأمم المتحدة تحدياً. إن استجابتنا لهذه الكوارث لن يكون سوى مقياس لاشتراكنا في إنسانية واحدة. وقد احتفلنا أمس بالذكرى السنوية الستين لولادة الأمم المتحدة. وغداً، يجب أن نرى العالم في جنيف ما يمكن أن تفعله هذه المنظمة والمجتمع الدولي.

البند ٤١ من جدول الأعمال

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (A/60/3)

تقرير الأمين العام (A/60/114)

مذكرتان من الأمين العام (A/60/167 و A/60/397)

أنتقل الآن إلى تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي، فأقول إنه يشرفني ويطيب لي أن أقدمه لتنظر فيه الجمعية العامة. والتقارير وارد في الوثيقة A/60/3 وفي الوثيقة A/60/3/Add.1، التي ستصدر في فترة لاحقة.

اسمحوا لي بأن أعتنم هذه الفرصة لأقدم للجمعية لحة عامة موجزة عن أنشطة المجلس في غضون هذا العام الهام جدا.

تم التفكير المتعمد في دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي الموضوعية لعام ٢٠٠٥ باعتبارها جزءا من عمليات التحضير لاجتماع القمة العالمي في عام ٢٠٠٥. وقد ركزت كل أجزاء الدورة بصورة رئيسية على موضوع تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية.

وفي كل من اجتماع الربيع والدورة الموضوعية، كان ثمة مشاركة رفيعة المستوى مشجعة، واشتراك من قبل الحكومات والمؤسسات الدولية والمجتمع المدني.

وكان من التجديدات الأساسية التي أخذ بها في دورة هذا المجلس العام جزء عنوانه "أصوات ضد الفقر". وفر هذا الجزء منظورا عن التنمية يدعو إلى الارتياح بتوجيه الرسائل الأربع الفورية التالية.

أولا، لا يزال الأساس الشامل للفقر المتفشى، الذي يرمز إليه نظام التجارة العالمي غير المنصف، بدون تغييره مع الأسف؛ وثانيا، يقتضي النمو الاقتصادي والقضاء على الفقر سياسات حازمة، لأموار منها تعديل ظاهرة نمو البطالة؛ وثالثا، تمخض انتشار الصراعات عن ملايين اللاجئين النازحين داخليا، الذين تمثل الأهداف الإنمائية للألفية لهم غاية بعيدة المنال؛ ورابعا، أن للمجلس الاقتصادي والاجتماعي دورا فذا يؤديه في توفير اتساق السياسات وتنسيقها في نطاق المنظومة ككل.

الكلمات المعبرة عن تعاطفكم ودعمكم لباكستان حكومة وشعبا، في ساعة المحنة والبليّة هذه. لا شك في أن الكارثة التي حلّت بنا لم يسبق لها مثيل من حيث حجمها وما خلّفت من دمار.

والأسوأ من ذلك أننا نخشى نُذّر كارثة ثانية تلوح للملايين الأشخاص الباقين على قيد الحياة والمصابين المعدمين، ما لم تصل المساعدة قبل فصل الشتاء. إننا نسابق الزمن. وكما حدّر الأمين العام، ستحدث موجة ثانية من الموت الشامل، ما لم نضاعف جهودنا لتقديم المساعدة العوئية. ونحن ممتنون للمجتمع الدولي على الدعم الذي قدمه من الحكومات ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وأفراد القطاع الخاص. وقد فهمت أنه تم إلى الآن التبرع بـ ٦٠ مليون دولار والتعهد بتقديم ٣٠ مليون دولار غيرها، استجابة لنداء الأمم المتحدة العاجل على إثر زلزال جنوب آسيا في عام ٢٠٠٥، بتوفير ٣١٢ مليون دولار.

سيدي الرئيس، أشترتم إلى الاجتماع الرفيع المستوى الذي سيعقد غدا في جنيف، والذي سيحضره الأمين العام. أننا نتطلع إلى مشاركة رفيعة المستوى ودعم سخي في الاجتماع المذكور.

ونحن على ثقة بأن المجتمع الدولي سيواصل دعمه وتضامنه، إذ نعبئ جهودنا لإنقاذ الأرواح، ومن ثمّ لتأهيل وإعادة بناء الأسر التي تحطمت والبيوت والبنى التحتية التي تهدمت. وستشرع حكومة باكستان، بدعم المجتمع الدولي وشعبها الباكستاني، في القيام بهذه المهمة عمّا قريب.

وأنتهز هذه الفرصة لأبلغ زملائي أن باكستان، عقب إجراء مفاوضات، ستقدم قريبا مشروع قرار إلى الجمعية العامة، يتصل بكارثة الزلزال في جنوب آسيا، الذي أصاب باكستان بكثير من الخراب والدمار.

المجال الأول هو الحوار بشأن السياسات وتنفيذها. لقد ناشد مؤتمر القمة المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يشجع الحوار والشراكة العالميين بشأن السياسات والاتجاهات العالمية وأن يقيم التقدم المحرز في متابعة نتائج أهم مؤتمرات الأمم المتحدة ومؤتمراتها للقمة. ولتحقيق هذا الغرض، ينبغي أن يقوم المجلس باستعراضات موضوعية سنوية على المستوى الوزاري بغية تقييم التقدم الحاصل بالاعتماد على لجانه الوظيفية والإقليمية والمؤسسات الدولية الأخرى، وفقا للولاية المناطة بكل منها.

المجال الثاني هو المجلس الاقتصادي والاجتماعي بوصفه منتدى للتعاون الإنمائي. ينبغي أن يدعو المجلس إلى عقد منتدى رفيع المستوى للتعاون الإنمائي كل سنتين لاستعراض الاتجاهات السائدة في سياسات التعاون الإنمائي الدولي ولتشجيع تحقيق قدر أكبر من الاتساق بين النشاطات الإنمائية لمختلف الكيانات والمؤسسات.

المجال الثالث هو الاتساق والتنسيق. ينبغي للمجلس أن يضطلع بدور أساسي في التنسيق الشامل للصناديق والبرامج والوكالات، مما سيضمن تحقيق الاتساق فيما بينها وتلافي ازدواج الولايات والنشاطات.

المجال الرابع هو الاستجابة لحالات الطوارئ. ينبغي للمجلس كذلك أن يدعم ويستكمل الجهود الدولية الرامية إلى التصدي لحالات الطوارئ الإنسانية، بما في ذلك الكوارث الطبيعية، بغية تعزيز استجابة منسقة أفضل من جانب الأمم المتحدة. وفي هذا السياق، سيدعو المجلس عما قريب إلى القيام بمحدثين خاصين - بشأن الأزمة الغذائية في أفريقيا وتهديد إنفولترا الطيور - لتفعيل الدور الهام الذي يمكن أن يضطلع به في توعية المجتمع الدولي بحالات الطوارئ الإنسانية القائمة أو المحتملة.

وتم تبليغ عدة رسائل هامة أخرى أثناء الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

أولا، نحن خارج السباق في مجال تحقيق أكثرية الأهداف الإنمائية للألفية، في بلدان كثيرة. ولا بد من بذل جهود مُسرَّعة ومتضافرة لتحقيق هذه الأهداف.

وثانيا، اصطفت عناصر منظومة الأمم المتحدة معا وراء الأهداف الإنمائية للألفية. وهناك الآن جدول أعمال للأمم المتحدة، خاص بالتنمية. ولكن لا يزال يتعين أن تبرز إلى حيز الوجود متابعة تامة التكامل لتحقيق الأهداف الإنمائية المعتمدة في مؤتمرات شتى للأمم المتحدة.

وثالثا، لا يزال التعاون الدولي في مضمار التنمية حاسم الأهمية في تمكين معظم البلدان النامية من تنفيذ جدول أعمال الأمم المتحدة الإنمائي.

رابعا، فإن الأمن والتنمية مترابطان ترابطا لا ينفصم. فبدون السلام والاستقرار، ليس من المحتمل أن تحقق البلدان الأهداف الإنمائية.

خامسا، فإن حالات الطوارئ الإنسانية في تزايد ومن الضروري التصدي لها باستجابة شاملة ومنسقة.

سادسا، جرى الاعتراف على نطاق واسع بالدور الأساسي الذي يمكن للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يضطلع به في دعم البرنامج الإنمائي الدولي. وينبغي تعزيز المجلس لكي يضطلع بفعالية بالولاية المناطة به بموجب الميثاق.

وقد خاض المجلس الاقتصادي والاجتماعي في نقاش غني بشأن السبيل إلى تحقيق ذلك. كما وضعت مقترحات محددة بعد ذلك، وتشرفت بتقديمها للعملية التحضيرية في مؤتمر قمة عام ٢٠٠٥. وقد أقر مؤتمر القمة بضرورة أن يصبح المجلس الاقتصادي والاجتماعي أكثر فعالية، كما اتخذ بضعة قرارات لتعزيز دوره في خمسة مجالات محددة.

الرئيس الأربعة للمجلس، وهم سفراء تونس وألبانيا والإكوادور وبلجيكا. لقد أبحزوا جزءا رئيسيا من عبء العمل. وسأكون مقصرا كذلك إن لم أذكر بالدعم المقتدر والمهني الذي قدمته الأمانة العامة لعمل المجلس. إنني أعرب عن امتناني المخلص لكلهم.

السيد أو هـ (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية):

أشكر رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، سفير باكستان منير أكرم، على عرض التقرير الشامل للمجلس عن عام ٢٠٠٥، الذي يتعرض بالتفصيل لمجمل أنشطته. كما أود أن أشيد بالتقدم الذي أحرزه المجلس تحت قيادة السفير منير أكرم القديرة.

ترحب جمهورية كوريا بإعادة تأكيد قادة العالم في أيلول/سبتمبر على دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي بوصفه الهيئة الرئيسية المعنية بالتنسيق واستعراض السياسات والحوار بشأن السياسات وتقديم التوصيات في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي. ونرى أنه ينبغي أن يكون المجلس منتدئاً للالتزام الجاد الرفيع المستوى من طرف الدول الأعضاء بشأن مسائل التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفي هذا الصدد، نؤيد الاجتماع الوزاري السنوي والمنتدى الرفيع المستوى للتعاون الإنمائي الذي يعقد كل سنتين، ونعتقد أن بوسعهما أن يضطلعوا بدورين هامين في مساعدة المجتمع الدولي على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥.

كما نولي أهمية كبرى لاعتراف قادة العالم بضرورة الحكم الرشيد لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة والقضاء على الجوع والفقر المدقع. أود أن أركز اليوم على تلك المسألة الأساسية، مؤكداً على أهمية إعادة تجديد دور الحكومة وبناء الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

المجال الخامس هو بناء السلام، يتوقع من المجلس، انطلاقاً من التجربة المكتسبة في إطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي في مجال التعمير والتنمية بعد انتهاء حالات الصراع، أن يواصل تعزيز نهج منسق ومتسق ومتكامل لبناء السلام والإعمار بعد انتهاء حالات الصراع بالتفاعل على نحو فعال مع لجنة بناء السلام.

وتمت المبادرة إلى نقاش بشأن دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي في متابعة القرارات المتخذة في مؤتمر قمة عام ٢٠٠٥ في اجتماع قمة غير رسمي دعا مكتب المجلس إلى عقده في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. وقد شمل هذا الاجتماع، الذي ترأسه رئيس باكستان، مشاركة عدة رؤساء دول وحكومات ورؤساء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ التابعة للأمم المتحدة وغيرهم من كبار الممثلين الوزاريين. وقد تم تعميم موجز للمناقشة الرفيعة المستوى على كل الدول الأعضاء.

من الضروري أن تواصل النظر في سبل ووسائل كفالة تنفيذ قرارات مؤتمر قمة عام ٢٠٠٥ لتعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ولهذا الغرض قمت، بوصفي رئيساً للمجلس، بتعميم ورقة عمل أعدت بعد إجراء مشاورات مع الوفود الرئيسية ومجموعات البلدان والأمانة العامة. وتطرح ورقة العمل مجموعة من الأفكار والاقتراحات التي آمل في أن تشكل أساساً جيداً للمناقشات في الجمعية العامة وتؤدي إلى توافق آراء على سبل ووسائل تنفيذ قرارات مؤتمر قمة عام ٢٠٠٥ فيما يتعلق بتعزيز المجلس. إنني أتطلع لقيادتكم هذه المساعي يا سيدي.

وختاماً، أود أن أشدد على أن إنجازات المجلس هذه السنة لم تكن لتتحقق بدون العمل الممتاز الذي قام به نواب

داخلها وأن تتمسك الشركات متعددة الجنسيات بأخلاقيات العمل التجاري الصارمة.

واتفقوا على أن اللامركزية تعد عنصرا أساسيا من عناصر الحكم الرشيد. وحتى تصبح اللامركزية عملية ناجحة، يتعين على الحكومات المحلية أن تعيد تحديد دورها بهدف تحسين المشاركة والشفافية. وسلم المشاركون، فضلا عن ذلك، بأهمية قيام المجتمع المدني بدور أنشط في عمليات اتخاذ القرار وتنفيذ السياسات العامة، ووافقوا على التماس سبل جديدة لتعزيز التضامن العالمي بشأن مختلف القضايا.

ورحب المشاركون بقرار جمهورية كوريا والأمم المتحدة إجراء دراسة جدوى لإنشاء مركز الأمم المتحدة للإدارة في سول، كتدبير لمتابعة المنتدى العالمي السادس. وتبذل حكومة جمهورية كوريا كل ما في وسعها من أجل الإعداد لإنشاء المركز، الذي سيوفر منتدى تستطيع الدول فيه أن تتشاطر تجاربها في مجال الإدارة السليمة، وإعادة تحديد دور الحكومات ومكافحة الفساد.

وفي الختام، أعرب المشاركون عن تقديرهم للأمانة العامة للأمم المتحدة لما أبدته من سخاء تمثل في عرضها استضافة المنتدى العالمي السابع لإعادة تحديد دور الدولة. وتأمل حكومتي أن يواصل المنتدى العالمي لإعادة تحديد دور الدولة توفير الفرص لتبادل الآراء والتجارب على نحو فعال بغية تشكيل حكومات أفضل ومستقبل أفضل لجميع البلدان.

وبعد أن استضافت الحكومة التشاركية الحالية لجمهورية كوريا المنتدى العالمي الثالث لإعادة تحديد دور الدولة، فإنها تقوم الآن باتخاذ خطوات لاحتضان توصياته ونحن نواصل إعادة تحديد دور حكومتنا في ما يتعلق بالمستوى المقبل من التنمية الاجتماعية الاقتصادية. ونحن ندرك أن الابتكار شرط ضروري للتنمية المستدامة. وهدفنا

إن العالم يتغير بوتيرة ربما لم يسبق لها مثيل في التاريخ. فالدول تسعى جاهدة لاستدامة التقدم نحو تحقيق التنمية، بينما تواجه التحديات الاقتصادية والاجتماعية الجديدة الدائمة التغير التي تفرضها العولمة وإرساء الديمقراطية وثورة تكنولوجيا المعلومات والتطور الاجتماعي - الاقتصادي السريع.

لقد اتفق المشاركون في المنتدى العالمي السادس المعني بإعادة تحديد دور الحكومة المعقود في سيول بجمهورية كوريا من ٢٤ إلى ٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٥، على أن توفر إطار شامل للحكم القائم على المشاركة والمتسم بالشفافية ضروري للتنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة تعمل فيه الحكومة وقطاع التجارة والمجتمع المدني بعضها مع بعض بغية التصدي للتحديات. وسيقربنا وضع أطر الحكم تلك من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والمبادرات التنموية الأخرى.

وقد نصت الوثيقة الختامية للمنتدى العالمي السادس، المعروفة باسم إعلان سيول، على توصيات محددة لإعادة تحديد دور الحكومة واستدامة التكامل الاجتماعي وتحسين إدارة الشركات وتعزيز الإدارة المحلية وزيادة الانخراط في المجتمع المدني. وقد أقر المشاركون أنه يجب على الحكومات، بغية تحسين قدرة الدولة والخدمات العامة، أن تتعاون بشكل وثيق مع مختلف الجهات الفاعلة الاجتماعية وأن تدمج دمجاً كاملاً الاستراتيجيات القائمة على تكنولوجيا المعلومات وتجري تقييم الأداء في كل مجالات نشاط الحكومة. كما خلصوا إلى أنه يجب اتخاذ تدابير للتخفيف من الظلم الاقتصادي والآثار السلبية للفجوة الرقمية ومنع نشوب الصراعات الداخلية وحلها. كما توصل المشاركون إلى أنه من الممكن تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة بوضع نظام سوق حر ومنصف. من الضروري إذا أن تحافظ الشركات المحلية على علاقات جيدة مع المجتمعات المحلية التي تعمل

وثمة مسعى هام آخر لحكومتنا يتمثل في جهودها الاستباقية الرامية إلى الاستفادة من البنية التحتية المتقدمة لتكنولوجيا المعلومات، بوصفها أداة رئيسية للابتكار. وقد جرى تصنيف مستوى الحكومة الالكترونية لجمهورية كوريا بوضعها في المركز الخامس على مستوى العالم في السنة الماضية. وباستطاعتنا زيادة ارتياح مواطنينا للخدمات الإدارية، مع تعزيز الشفافية في ذات الوقت من خلال إتاحة إمكانية الوصول إلى خدمات حكومتنا ومعلوماتنا على نطاق واسع على الشبكة الدولية للمعلومات، ومن ثم تحسين ثقة الجمهور بالمؤسسات الحكومية.

وتلتزم جمهورية كوريا بمكافحة الفساد وتعتبر هذه العملية عنصرا حيويا في إعادة تحديد دور الدولة دعما للتنمية المستدامة. وبناء على ذلك، تنفذ حكومة جمهورية كوريا بنشاط تدابير لمكافحة الفساد. وفي آذار/مارس من هذا العام، وقّع الرئيس روه مو - هيون مع ممثلي المجتمع المدني والقطاع العام والقطاع الخاص والقطاع السياسي الميثاق الاجتماعي الكوري للشفافية ومحاربة الفساد، الذي تعهد فيه الموقعون جميعا بمحاربة الفساد كل في القطاع الذي يعمل فيه. ونشهد، من خلال التعاون الوثيق بين الحكومة والقطاع الخاص، انخفاضاً ملموساً في مظاهر الفساد ومظاهر الانحراف في المجتمع الكوري.

وفي الوقت الذي نضع الخطط الشاملة لمحاربة الفساد، فإننا نعد للتصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بأسرع ما يمكن. ونود أن نشجع الدول الأعضاء التي لم توقع على الاتفاقية أن تنظر إيجابياً في التوقيع والتصديق عليها وتنفيذها.

واسمحوا لي أن أختتم كلامي بالتأكيد مجدداً على إخلاص جمهورية كوريا للحكم التشاركي الشفاف داخل الوطن وفي جميع أنحاء العالم على السواء.

هو إقامة حكومة موجهة بشكل أكبر نحو تحقيق الخدمات، تتسم بالشفافية واللامركزية، وبالكفاءة، وتحترم مواطنيها.

وإذ نشرع في القيام بهذه العملية الصعبة، يساورنا القلق إزاء أننا قد نسقط في شرك النمط الشائع ألا وهو الترويج لابتكارات طموحة في الإدارة، ثم سرعان ما نرتد على أعقابنا مرة أخرى. وحتى نتجنب هذا المأزق، فإننا نسعى لإجراء تجديد قابل للاستدامة من خلال اعتماد استراتيجية منهجية والامتناع عن تنفيذ الصدمات الخارجية الفجائية، مثل إعادة الهيكلة وتقليص حجم الإدارة. وسندع الموظفين المدنيين في الحكومة يأخذون زمام المبادرة في التعرف على الفرص من أجل إجراء التحسين وتوفير دعم واف في إطار النظام بغية تطبيق أفكارهم الابتكارية. وننوي من خلال ذلك النهج إضفاء الطابع المؤسسي على أداة التجديد، وإدارة عملية الابتكار، وتخفيف المقاومة التي يمكن أن تحول أصدق النوايا الإصلاحية التي تفرض من قبل السلطات الأعلى عن مسارها الصحيح.

وقد تصدرت وزارة الإدارة الحكومية والشؤون الداخلية، المكلفة بإعادة تحديد دور الحكومة، قيادة عملية إيجاد ثقافات تنظيمية مبتكرة وإدخال التجديد في جميع الوكالات الحكومية. وتشمل الأمثلة على هذه التجديدات إعادة تنظيم إدارتها على هيئة أفرقة، وبناء نظام لإدارة الأداء يقوم على أساس أسلوب "النظام المتوازن لبطاقات إحرار النتائج"، وإدخال نظام لإدارة العلاقات مع العملاء في الوقت الحقيقي. وقد حظي هذا النظام بالثناء في المعرض الدولي للمبتكرات، وهو أحد الأنشطة الجانبية المنفرعة عن المنتدى العالمي الثالث. وقد أنشأت الوزارة أيضاً مؤشر التجديد الحكومي الذي يقيس مستوى الابتكارات وكفاءة المؤسسات العامة، ويتيح النظر بتمعن في أوجه الضعف والعقبات التي تعترض عملية الابتكار في كل مؤسسة.

وقمنا بعمل هام أيضا في الجزء التنفيذي بغية دفع الأنشطة التشغيلية للأمم المتحدة قدما إلى الأمام عشية الاستعراض السياسي الشامل الذي يجري مرة كل ثلاث سنوات في الجمعية العامة والذي جرى في العام الماضي.

وقد أجرينا مناقشة هامة، في الجزء الإنساني، حول كيفية ضمان استجابة دولية أكثر فعالية للكوارث الإنسانية، بما في ذلك الدروس المستفادة من كارثة سونامي الآسيوية التي وقعت قبل عام.

ونحن في الاتحاد الأوروبي نرحب ترحيبا خاصا بالقرارات التي تم التوصل إليها في اجتمع القمة العالمي بغية تعزيز دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي على نطاق المنظومة في كفالة التضامن والتنسيق على المستوى السياسي. وقد حدد سفير باكستان العناصر الرئيسية لذلك بالفعل، ولن أتعرض هنا للتفاصيل، ولكنني أود أن أبرز الالتزام القوي من الاتحاد الأوروبي بدفع هذه القرارات قدما إلى الأمام. ونأمل أن نشهد تقدما مبكرا في ظل رئاستكم يا سيدي.

والاتحاد الأوروبي ذاته سي طرح اقتراحات وتعليقات على هذه المناقشة. وتتطلع إلى القيام بدور مع سائر الأعضاء الآخرين في الجمعية بشأن تنفيذ هذه النتائج الهامة لاجتماع القمة. ونعتقد أن اجتماع القمة قد سلم عن حق بالدور الحيوي الذي يتعين على المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يضطلع به، ونأمل أن يتحقق تقدم في وقت مبكر قدر الإمكان للمساعدة على القيام بذلك الدور.

وفي النهاية أود أن أختتم بالقول إننا نتطلع إلى القيام بدور في الأنشطة الخاصة التي سنتظم لاحقا في هذا الأسبوع والأسبوع المقبل بشأن أزمة الغذاء في أفريقيا وإفولترا الطيور.

السيد أونيل (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي والبلدان الأوروبية الأخرى التي تؤيد هذا البيان.

واسمحوا لي يا سيدي أن أبدأ بترديد عباراتكم في الإعراب عن التعاطف والتأزر مع شعب باكستان وشعوب البلدان الأخرى في جنوب آسيا بسبب الزلازل التي وقعت هناك. وقد أصدرت المفوضية الأوروبية والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي مؤخرا إعلانات متعددة بشأن المعونة التي تعتزم تقديمها، وإننا نتطلع إلى المشاركة في اجتماع المانحين الذي سيعقد غدا في جنيف لمواصلة هذه المناقشة.

وأود أن أتكلم بإيجاز في الترحيب بتقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠٠٥، وأن أشكر سفير باكستان، بصفته رئيسا للمجلس، وأشكر زملاءه في المكتب، على ما قاموا به من عمل هذا العام وما أبدوه من ريادة.

على مدى الأشهر القلائل الماضية، قدم المجلس الاقتصادي والاجتماعي إسهاما كبيرا في سنة هامة من عمر الأمم المتحدة. فقد كان اجتماع الربيع مع مؤسسات بريتون وودز، ومنظمة التجارة العالمية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بمثابة جانب هام من الاستعدادات التي تجرى لمناقشة تمويل التنمية في اجتماع القمة العالمي الذي عقد في أيلول/سبتمبر.

وفي الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وفرت المناقشات التي جرت في الجزء الرفيع المستوى والجزء المتعلق بالتنسيق بشأن التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، مساهمة جوهرية في الاستعدادات الأوسع نطاقا لعقد اجتماع القمة في أيلول/سبتمبر.

الصراع المسلح. ومن خلال تلك الأفرقة، أرسى أساس الدعم الفعال الذي سيقدمه المجلس لأنشطة لجنة بناء السلام.

وبفضل العمل المنهجي بشأن وضع إجراءات الإصلاح الأمثل، تضمن تقرير الأمين العام والوثيقة الختامية للقمة (القرار ١/٦٠) عدداً من الإجراءات المحددة والمهمة لإدخال تغييرات هيكلية في عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وذلك للمرة الأولى منذ سنوات عديدة. وبيلاروس تؤكد مرة أخرى تأييدها القوي لتلك الأفكار الإبداعية.

وتؤيد بيلاروس أيضاً أن تُعتمد القرارات أو الإعلانات الأكثر أهمية من الناحيتين العملية والسياسية في أعقاب الاجتماعات الوزارية. وتؤيد كذلك الإبقاء على ممارسة المناقشة المواضيعية السنوية على المستوى الوزاري بشأن المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية والإيكولوجية الأكثر إلحاحاً.

ونعرب عن تقديرنا للمذكرات التي أعدها رئيس المجلس، السيد أكرم، بتاريخ ١٩ تشرين الأول/أكتوبر، التي تضمنت اقتراحات لتنفيذ تلك الأحكام. ونرى أنها تشكل أساساً جيداً لتنفيذ القرارات المتخذة خلال القمة. وندعو الدول الأعضاء إلى النظر فيها على وجه السرعة في مشاورات مفتوحة وغير رسمية.

السيد هانيسن (أيسلندا) (تكلم بالانكليزية):
أستهل بياني بتوجيه الشكر إلى السفير منير أكرم، رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، على عرضه لتقرير المجلس لسنة ٢٠٠٥ (A/60/3)، الذي يقدم استعراضاً شاملاً لعمل المجلس. وفي هذا العام، انتخبت أيسلندا لعضوية المجلس، ويشرفنا أن نشارك في هذا العمل الهام. كما أود أن أشكر رئيس المجلس والنواب الأربعة للرئيس وأمانة المجلس على

السيد دكيوناس (بيلاروس) (تكلم بالروسية):
نيابة عن وفد بيلاروس، يشرفني أن أشكر السفير أكرم، رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، على تنظيمه الدقيق والممتاز لعمل المجلس هذا العام. ونرى أن المجلس قد حقق نجاحاً كبيراً في جميع المجالات الثلاثة لعمله خلال السنة الحالية: النظر في القضايا المواضيعية، والإعداد لقمة الأمم المتحدة، والإصلاح. وفي رأينا، فإن هذا النجاح يمثل خطوة هامة نحو استعادة الدور المركزي والتنسيقي للمجلس داخل منظومة الأمم المتحدة في مجال التعاون الدولي من أجل التنمية.

ومع أن الإعلان الوزاري للجزء الرفيع المستوى لم يعتمد، إلا أننا نعتقد أن المحصلة تنطوي على جوانب إيجابية، لأن العمل المكثف الذي تم إنجازه خلال الدورة الموضوعية للمجلس قد مكن من تحديد مناطق الصراع الأكثر تعقداً وإلحاحاً، مما يسر عملية الإعداد للاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة لسنة ٢٠٠٥.

كما أن الاجتماع الرفيع المستوى الخاص للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بتمويل التنمية قد تعزز بمشاركة المسؤولين الكبار بمؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والتجارة. وأرسى هذا الاجتماع أساساً جيداً للنظر لاحقاً في مشكلة تمويل التنمية في إطار الجمعية العامة.

ونرحب بالقرارات المهمة التي اتخذت خلال الدورة الموضوعية للمجلس لإحراز مزيد من التقدم نحو إصلاح الآليات الإنسانية للأمم المتحدة وتحسين الأنشطة التنفيذية لتطوير منظومة الأمم المتحدة.

وتمثل دورة هذا العام مرحلة هامة في إنشاء أجهزة إبداعية للأمم المتحدة، مثل الأفرقة الاستشارية المخصصة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن البلدان الخارجة من

منسقة وأن تتخذ الإجراءات الجماعية لتحقيق الأهداف الإنمائية العالمية التي حددناها لأنفسنا. وفي ذلك الصدد، وتحت رئاسة السيد منير أكرم، ممثل باكستان الدائم - الذي أود أن أشيد بنشاطه وكفاءته - تابع المجلس الاقتصادي والاجتماعي الجهود المبذولة لتنفيذ ولايته ذات الأهمية المتزايدة إزاء التحديات التي يواجهها.

ومرة أخرى هذا العام، ومن خلال العلاقات التي أُقيمت عبر سنوات طويلة مع المؤسسات المالية الدولية، وفر المجلس إطار عمل لتشجيع التعاون الدولي المتسق والمنسق بمناسبة انعقاد اجتماع القمة العالمي لعام ٢٠٠٥. ومن خلال مختلف القضايا المثارة في مناقشاتنا في جلسة نيسان/أبريل والدورة الموضوعية، قدم المجلس إسهاما كبيرا في تقييم التزاماتنا وفي التقدم نحو بدء مناقشتنا لتنفيذ إعلان الألفية، وتوافق آراء مونتيري، والعديد من الالتزامات الدولية الأخرى.

والمسألة الرئيسية الآن هي كيفية توفير المتابعة للتحرك الذي انطلق في اجتماع قمة أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ لتحقيق آمال البلدان النامية، خاصة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث ما زالت المنجزات متواضعة في مجال خفض الفقر. وبات ذلك جليا في تقرير الأمم المتحدة لعام ٢٠٠٥ عن الأهداف الإنمائية للألفية، والذي يشير، ضمن أمور أخرى، إلى أن نصف جميع الأطفال دون الخامسة يعانون من سوء التغذية؛ وأن أقل من ثلثي الأطفال يلتحقون بالمدارس الابتدائية؛ وأنه رغم التقدم المحدود في بعض البلدان ما زالت المرأة غير ممثلة بالشكل الكافي في هيئات صنع القرار. وبالتالي، ورغم أن معدل وفيات الأطفال دون الخامسة قد انخفض، مازال يتعين إحراز تقدم كبير في هذا الشأن. وما زالت الملايا تحصد عددا متزايدا من الضحايا.

العمل الممتاز والقيادة القديرة خلال العمل المكثف للمجلس في مختلف القطاعات، والذي يبينه تقرير عام ٢٠٠٥ بالتفصيل.

وأيسلندا تؤيد البيان الذي أدلى به ممثل المملكة المتحدة للتو نيابة عن الاتحاد الأوروبي، وبياني الموجز سوف يقتصر على مسألة واحدة فحسب.

لقد عالج المجلس الاقتصادي والاجتماعي طائفة واسعة من القضايا الرئيسية، واستمعنا إلى بيانات المتكلمين الذين سبقوني بشأها. وكل القضايا تستحق مزيداً من المداولات هنا اليوم. وسوف أتطرق بإيجاز شديد إلى قرار المجلس ٣١/٢٠٠٥، بشأن تعميم منظور جنساني في كل سياسات وبرامج منظومة الأمم المتحدة. وأعتقد أنه باتخاذ ذلك القرار، تنشئ الأمم المتحدة سابقة جيدة ستشجع الدول الأعضاء على تعميم المنظور الجنساني في سياساتها الخاصة، بما يعزز المساواة بين الجنسين.

والسبب الذي يدعوني إلى قصر بياني المقتضب على هذا الموضوع هو ما حدث بالأمس حيث توقفت حركة المجتمع الأيسلندي عندما نظمت نساء أيسلندا إضراباً عاماً لإحياء الذكرى السنوية لإضرابهن قبل ثلاثين عاماً مضت. وسنقوم بتوزيع البيان المُعد، ولن أقرأه. وآمل أن يستمتع به الأعضاء.

السيد مكايات - سافوسي (الكونغو) (تكلم بالفرنسية): يؤيد وفدي البيان الذي ستدلي به جامايكا نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

في البداية، أود أن أعرب عن تقديرنا للنوعية الممتازة للتقرير الذي قدمه رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، السيد منير أكرم، الممثل الدائم لباكستان (A/60/3).

وفي عصر العولمة هذا أصبح من الضروري الآن أكثر من أي وقت مضى أن تبذل جميع الجهات الفاعلة جهوداً

موضوعية وعملية المنحى. وفي وقت سابق أيضا عقد المجلس اجتماعات تحضيرية للجزء الرفيع المستوى وأجرى حواراه الربيعي مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. ولقد أثرت تلك الاجتماعات والمناقشات بشكل قوي في جذب الانتباه والإرادة السياسية من جميع الأطراف بشأن القضايا الإنمائية وتشجيع توافق الآراء على التعاون الإنمائي الدولي، وكلها أسهمت في اجتماع قمة الأمم المتحدة. ونود أن نعرب عن تقديرنا للسفير أكرم، رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والأعضاء الآخرين في المكتب على روحهم الريادية وقيادتهم.

إن نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما أصبحت تشكل البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة. والاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة الذي عُقد مؤخرا أعاد التأكيد على الاتفاقات الدولية الهامة والالتزامات الوطنية ذات الصلة، مما ألهب حماسة جميع الأطراف لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. وأثبت الشق الإنمائي من اجتماع القمة مرة أخرى أن التنمية مفهوم موحد وشامل، ولها عوامل مختلفة ومتراصة تعزز بعضها بعضاً، وتستلزم أفكاراً وإجراءات شاملة ومتوازنة. والغرض من التنفيذ المتكامل والمنسق لنتائج المؤتمرات الرئيسية للأمم المتحدة هو التركيز على الترابط بين المؤتمرات وحشد مختلف القوى والتشجيع على تنفيذ أكثر فعالية. ولقد ثبت خلال السنوات القليلة الماضية أن المشكلة الأكبر في متابعة الأنشطة هي الفجوة الضخمة بين الأقوال والأفعال. وأتاح لنا اجتماع القمة فرصة هامة من خلال البدء بتنفيذ خارطة طريق للمجتمع الدولي. ومن الضروري لجميع البلدان والقطاعات الاجتماعية أن تعمل بشكل جماعي وتخطط

ونظرا لهذه الحالة، على المجلس الاقتصادي والاجتماعي دور حاسم، حسيما وصفه من قبل الأمين العام في تقريره "في جو من الحرية أفسح". والوثيقة الختامية التي اعتمدها رؤساء الدول والحكومات في اجتماع القمة لعام ٢٠٠٥ تضع مبادئ توجيهية معينة لإجراءنا في المستقبل. فيجب جعل المجلس الاقتصادي والاجتماعي أكثر فعالية ونشاطا لضمان قدرته على تنفيذ القرارات. ومن خلال تنشيط المجلس وتعزيزه، سنستعيد قوة الدفع اللازمة لتنفيذ كل التزاماتنا بالتنمية المستدامة ومراعاة شواغل العالم النامي.

السيدة باي يونغجي (الصين) (تكلمت بالصينية):

أود في البداية أن أعرب عن تعاطفنا الشديد مع باكستان ودول جنوب آسيا الأخرى في معاناتها الناجمة عن الزلزال الأخير. وسنبذل قصارى جهدنا لمساعدتها على تجاوز تلك المأساة وإعادة بناء حياتها.

كما أشكر رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، السفير أكرم، على عرضه للتقرير. وبالنظر إلى عمل المجلس ودوره الهام للتنمية الاقتصادية في منظومة الأمم المتحدة، أود أن أعرض النقاط التالية بشأن البنود ٤١ و ٤٦ و ٤٤.

يسعدنا أن نلاحظ أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي قام مؤخرا بأعمال فعالة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي، وأنه أجرى مناقشات كاملة بشأن عدد من المسائل الرئيسية ذات الصلة، فأرسى بذلك أساسا متينا لنجاح اجتماع القمة لهذا العام. وفي الدورة الموضوعية لهذه السنة، عقد المجلس عدة اجتماعات مائدة مستديرة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية ودعا خبراء إلى المشاركة في أفرقة مناقشات معنية بأساليب العمل داخل منظومة الأمم المتحدة والتجارب والدروس المستفادة من الزلزال وإعصار سونامي في المحيط الهندي. وبذلك أصبحت مناقشات المجلس أكثر

ينبغي لها أن تعبئ بقوة جميع الشرائح الاجتماعية وتشجعها على تقديم الأفكار والموارد. وإذا أُريد للمنظمة أن تحافظ على قيادتها التي تستحقها، يجب وضع جداول أعمال ذات منحى عملي وفعال لاجتماعاتها ذات الصلة ويجب صياغة أساليب عمل مبتكرة. وينبغي للمناقشات السياسية ذات الصلة أن تحدد سياسات ملموسة وأن توسع توافق الآراء وأن تحدد النواقص ونقاط الضعف من أجل تحسين تعبئة العمل الدولي وتنسيقه. وينبغي أن يكون هناك اتصال وتنسيق أفضل بين المنظمات والوكالات لضمان الترابط السياسي وتجنب التناقضات والازدواجية. وتستطيع البلدان من الوجهة العملية أن تحدد مواضيع لتبادل الأفكار وإجراء الحوارات على فترات مختلفة بشأن المسائل الرئيسية. وتشجيعا للاهتمام العالمي ولاشتراك جميع قطاعات المجتمع على نطاق واسع، ينبغي أن تكون ترتيبات الاجتماعات أكثر مرونة وتنوعا. وينبغي الحرص على الزخم الجيد الذي نشأ خلال التحضير لاجتماع قمة عام ٢٠٠٥. وقد لقيت تقارير الأمم المتحدة عن مشروع الألفية تجاوبا عالميا قويا. وينبغي أن يُستفاد بآلية عمل المشروع وبأبحاثه وتوصياته استفادة كاملة.

رابعا، يحتاج العمل العالمي الفعال إلى دعم تنظيمي مقابل. ويتمتع المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بوصفه الجهاز الرئيسي المعني بتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في منظومة الأمم المتحدة، بمميزات خاصة في الحث على تنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. وتطلب الوثيقة الختامية لاجتماع قمة ٢٠٠٥ إلى المجلس عقد اجتماعات وزارية سنوية، واستعراض التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف الإنمائية ذات الصلة المتفق عليها دوليا، وتعزيز التنسيق فيما بين الوكالات، والاستجابة للتحديات الإنمائية الجديدة. وللوفاء بتلك المهام الهامة، يلزم أن يجري المجلس التعديلات الضرورية، وأن يحسن تخصيص الموارد والأيدي العاملة، وأن

بشكل شامل، وأن تتقدم بانتظام وتسهم بدورها كما ينبغي.

أولا، تحقيق التنمية يتضمن عملية معقدة ومتعددة المستويات، ولا يمكن تحقيق نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة بين ليلة وضحاها. فمن الضروري تحديد المجالات الأساسية والأولويات لتعبئة الحد الأقصى من الموارد وتحقيق التوزيع الأمثل للقوى وأفضل النتائج. وبفضل الجهود المشتركة لجميع البلدان نالت الأهداف الإنمائية للألفية تقديرا عالميا ودعما كبيرا، وأكدت أهميتها بصورة رسمية مؤتمرات قمة الأمم المتحدة. وينبغي الآن أن نركز اهتمامنا على تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية في خطوة أولى نحو تحقيق كل الأهداف الإنمائية ذات الصلة.

ثانيا، اتخاذ الإجراءات على الصعيد الوطني مفصل محوري في التنفيذ المتكامل والمنسق لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة. وثمة نطاق واسع من الظروف الوطنية في هذا الشأن. ولا تستطيع البلدان أن تطالب فعلا بالملكية وتتخذ إجراءات بشكل واقعي وفعال إلا من خلال مزجها لتوافق الآراء المحقق في المؤتمرات الدولية مع ظروفها الوطنية. وتحمل الحكومات الوطنية المسؤولية عن إدماج مختلف توافقات الآراء الدولية في استراتيجياتها الإنمائية الوطنية وجعلها جزءا عضويا من برامجها الإنمائية. وينبغي تشجيع الحوار البناء على الصعيدين الإقليمي والدولي حتى يسهم في تبادل الخبرات وحفز الأفكار الجديدة، ومن أجل التعبئة على نحو أفضل للموارد والوسائل التقنية لدعم التنفيذ المنسق للاستراتيجيات الإنمائية على الصعيد الوطني.

ثالثا، إن الأمم المتحدة بوصفها المشجع الرئيسي للمتابعة المتكاملة والمنسقة لتنفيذ نتائج مؤتمراتها الرئيسية،

ولتنفيذ الالتزامات التي قطعتها الحكومة الصينية في الدورة الاستثنائية الخاصة بالطفل، عملت في السنوات الأخيرة بقوة على تنفيذ البرنامج الصيني لتنمية الطفل، ووفرت الموارد البشرية والمالية والمادية اللازمة لمناصرة قضاياها. وقد وضعت جميع الأقاليم، و ٧،٩٧ في المائة من المحافظات، و ٥،٩٩ في المائة من المقاطعات في البر الرئيسي للصين في الوقت الحاضر برامج إنمائية محلية للأطفال. كما وضعت الصين عددا من السياسات والقواعد والأنظمة التي توفر ضمانات قانونية قوية لحماية الأطفال الفقراء والضعاف وإزالة التفاوتات الإنمائية والجنسانية.

ولا تزال الصين بطبيعة الحال، بوصفها كبرى البلدان النامية في العالم، تواجه تحديات كثيرة في مناصرة قضايا الطفل. وستواصل الحكومة الصينية بذل جهود دؤوبة لالتماس حلول للمسائل المتعلقة بالطفل، وهي على استعداد للمشاركة الفعلية في التعاون الدولي في هذا الميدان بغية المزيد من النهوض بقضايا الطفل وتمكين أطفال العالم من أن ينعموا بمستقبل مشرق وواعد.

ويصادف هذا العام ذكرى مرور عشر سنوات على المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. وقد أجرت لجنة وضع المرأة في دورتها التاسعة والأربعين تقييما شاملا لتنفيذ إعلان وبرنامج عمل بيجين والوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة والعشرين المتعلقة بالمرأة، واعتمدت إعلانا تذكاريًا في هذا الصدد. وبوصف الحكومة الصينية مضيفة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، فقد عقدت أيضا اجتماعا تذكاريًا، وتم توزيع الإعلان الصادر في ذلك الاجتماع بوصفه إحدى وثائق هذه الدورة. ونرجو أن يتواصل من خلال تضافر جميع البلدان تعزيز الجهود المبذولة لتحقيق المساواة بين الجنسين وحماية حقوق ومصالح المرأة والطفل.

يصلح أساليب عمله. ونرجو أن يستفيد بهذه الفرصة في تعزيز وظائفه التنسيقية وإنشاء آلية استعراض متكاملة مستندا في ذلك إلى الاستعراضات التي تضطلع بها اللجان الوظيفية والوكالات الأخرى بشأن التقدم الذي تحرزه مختلف المؤتمرات ومؤتمرات القمة.

خامسا، يستدعي التنفيذ المتكامل والمنسق تكاملا وتنسيقا في الإشراف. ويعكف كثير من الوكالات في الوقت الحالي، سواء داخل منظومة الأمم المتحدة أو خارجها، على تقييم التقدم المحرز فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية المرتبطة ببعضها ضمن ميادينها المحددة، ولكن تأثيرها محدود. ومن ثم فنحن ندعو لإنشاء إطار موحد وشامل، بقيادة الأمم المتحدة، لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. فمن شأنه أن يقيّم التقدم المحرز على الصعيد الوطني وأن يشرف على التعاون الدولي والمعونة الإنمائية و يقيّمهما. ومن خلال هذا الإطار، يمكن حث البلدان على الوفاء بتعهداتها كما يمكن بذل جهود مشتركة لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا.

وفيما يتعلق بالدورة الاستثنائية الخاصة بالطفل، نرحب بالإنجازات التي تحققت من قبل الحكومات والوكالات والمنظمات غير الحكومية في تنفيذ برنامج العمل خلال السنوات الأخيرة. فمناصرة قضايا الطفل معيار هام من معايير التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتقدم الإنساني. وقد جعلت الحكومة الصينية سياستها الدائمة التقيّد بمبدأ "الأطفال أولا" وبالضمان الكامل لحقوق الأطفال في الحياة والنماء والمشاركة في ظل الحماية. واستنادا إلى المبادئ الأساسية في الدستور الصيني، بدأت الحكومة الصينية في الثمانينات بناء منظومة قانونية لحماية حقوق الأطفال ومصالحهم.

أولاً، فيما يتعلق باجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي السنوي في الربيع مع مؤسسات بریتون ووز ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتجارة والتنمية، نرى قيمة كبيرة في الفرصة السانحة لتبادل الأفكار مع تلك المؤسسات، التي لسياساتها تأثير مباشر على التنمية. ولهذا السبب ينبغي أن نفكر في طرق لتوسيع نطاق المداولات بما يتجاوز شكلها الحالي. ويجب أن تزداد قدرة المجلس على تيسير إنشاء الشبكات في منظومة التنمية وتوفير مزيد من الإشراف في عملية صنع القرار الاقتصادي العالمي. وينبغي أن نفكر في طرق للخروج بنتائج أقوى من الحوار ولتوسيع نطاق المناقشات بما يتجاوز الإطار الزمني المخصص في الوقت الراهن.

الجانب الهام الآخر لعمل المجلس الذي أود أن أشير إليه هو دورته الموضوعية، التي انعقدت في حزيران/يونيه وتموز/يوليه. إننا نشعر بخيبة الأمل لأن النتيجة الوحيدة التي تمخض عنها الجزء الرفيع المستوى هذا العام لا تزيد على موجز للمداولات. وندرك الصعوبات التي تكتنف العملية، ولكننا كنا نريد تقديراً أكثر موضوعية للأفكار والمقترحات المفيدة الكثيرة التي نوقشت على مدى فترة الأيام الثلاثة. فقد طرحت على سبيل المثال أفكار بناءة للغاية عن الاتجاهات والتطورات الراهنة في الاقتصاد العالمي، وعن القضاء على الجوع والفقر، وعن إيجاد فرص العمل. ومن دواعي الأسف أن أياً من تلك الأفكار لم يتسن إظهاره في وثيقة يعتمدها وزراؤنا بتوافق الآراء. ونرجو ألا يتكرر هذا الموقف في المستقبل.

ويجب أن نعمل جميعاً على تعزيز المجلس، وينبغي أن نجعل من البوادر البسيطة على استعدادنا لذلك قدرتنا على كفاءة أن تزيد نواتج الجزء الرفيع المستوى عن مجرد ملخص للمناقشات التي جرت. فلا بد من أن تحيط بالتزامنا الذي

السيد نيل (جامايكا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي في البداية بأن أعترض عن تأخري في الوصول إلى الجمعية العامة هذا الصباح. فقد تأخرت في اللجنة الخامسة، حيث كنا نبحث البند المتعلق بالميزانية لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧.

إن جماعة الـ ٧٧ والصين تشارك في الإعراب عن تضامننا مع شعب باكستان وغيره من شعوب جنوب آسيا المتضررة من جراء الزلزال المدمر الذي وقع مؤخراً. كما نؤكد أن الاحتياجات اللازمة هائلة وعاجلة، وينبغي أن تتلقى دعماً كبيراً من المجتمع الدولي.

وباسم جماعة الـ ٧٧ والصين، أود أن أبدي بعض تعليقات عامة على تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠٠٥. لقد درسنا التقرير في ظل خلفية عام حافل في المجلس. ونريد بصفة خاصة أن نعرب عن تقديرنا لدينامية القيادة التي يديها رئيس المجلس، السفير منير أكرم، ومكتبه في توجيه أعمال المجلس في عام ٢٠٠٥. فقد بنت قيادته روحاً من التجديد في المجلس ونشطت أعماله خلال العام.

وقد كان العام مشهوداً بالنسبة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وكثير من الأنشطة التي اضطلع بها كانت موجهة صوب توفير المدخلات الضرورية للاجتماع العام الرفيع المستوى الذي عقد في أيلول/سبتمبر. فدارت جميع المناقشات في المجلس تقريباً حول موضوع محوري هو تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. لذلك فقد جرت منذ البداية محاولة واعية لتركيز المناقشة على المسائل الكثيرة ذات الأهمية الحاسمة للمجتمع الدولي الأوسع نطاقاً.

وسوف أوجه الاهتمام إلى بعض جوانب من عمل المجلس كانت تنطوي على أهمية خاصة لمجموعة الـ ٧٧ والصين.

المسائل، لا سيما المتعلقة منها بعمل اللجان الوظيفية. وقد كانت القيمة الحقيقية للمجال العام تحتجب في بعض الأحيان، عند السعي إلى إنجاز ما في جدول الأعمال من بنود كثيرة ينبغي تناولها في المجال العام، في حدود الإطار الزمني المحدد. وإذ نُعمل فكرنا الآن في أفضل طريقة لتكييف أساليب عمل المجلس بما يلائم احتياجات البيئة العالمية الحالية، سيتعين إيلاء اعتبار خاص لأفضل سبيل لاستخدام المجال العام، لتوفير تنسيق ونظرة عميقة أفضل لهيئات المجلس الفرعية.

هناك مسألة كنا نأمل أن تنعكس صورتها في تقرير المجلس لهذا العام، تتصل بالحالة في ملديف. ولسنا بعيدين اليوم زما عن الذكرى السنوية الأولى للزلزال والسونامي اللذين أحدثا دمارا فادحا في المحيط الهندي والدول المشاطئة. وعلى هذا، لم يتمكن المجلس من اتخاذ قرار بتأييد طلب حكومة ملديف إرجاء نقل وضعها من أقل البلدان نموا، الذي تقدمنا به نتيجة الخراب الذي حل بذلك البلد بسبب المد السونامي. وستواصل مجموعة الـ ٧٧ والصين سعيها إلى التعجيل باتخاذ قرار خاص بهذه المسألة.

وقد اتفق الاجتماع العام الرفيع المستوى على المجالات التي ينبغي تعزيز دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي فيها. ونحن الآن مكلفون بتحديد أنسب الطرائق لضمان إمكان تعزيز دوره في مجالات اختصاصه. ونحن نهتم اهتماما خاصا بمقترحات تدفع المجلس إلى مشاركة أشمل في الحوار المتعلق بالسياسات وتنفيذها، فضلا عن تعزيز التعاون الإنمائي. وهي توفر أساسا هاما، يمكننا أن نبدأ عليه بتوسيع تنسيق المجلس على نطاق المنظومة من أجل التعاون الإنمائي، على نحو ما يجري في الوقت الراهن في مجال أنشطة التشغيل، وبتحسين التقدم في تنفيذ جدول أعمال التنمية بتعزيز الصلة بين الجانب المعياري والجانب العملي.

لا يحدد بتنفيذ الالتزامات التي دعينا لتنفيذها وأن تُظهر هذا الالتزام.

لا يزال مجال الشؤون الإنسانية جديرا بالاهتمام الخاص بغرض مواجهة الحالات الطارئة إنسانيا، بما في ذلك الكوارث الطبيعية. إن الخراب الذي يعصف بالبلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء نتيجة الكوارث الطبيعية هو من الملامح الهامة التي اتصف بها العام الحالي. وضخامة الدمار في البلدان النامية كانت أفظع، مع خسائر كثيرة في الأرواح والممتلكات المتضررة. إن الزلزال الذي ضرب مؤخرا جنوب آسيا والخراب المستمر الناتج من الأعاصير والعواصف الاستوائية في منطقة البحر الكاريبي وأمريكا الوسطى يثبتان مدى السرعة التي يتعين بها اتخاذ إجراءات. وفي عمل المجلس ينبغي إيلاء الأولوية الأولى لتقديم مساعدات إنسانية، اقتصادية خاصة ومساعدة لتخفيف حدة الكوارث، وفقا لقرار الجمعية العامة ٤٦/١٨٢، المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، مع إيلاء الاعتبار الواجب لما تقوم به الدولة المتأثرة من دور أساسي في تنظيم المساعدات الإنسانية وتأديتها.

وتدل هذه الكوارث على ضرورة تعزيز الاتساق في المنظومة ككل والتعجيل بتنفيذ نظام الإنذار المبكر على نطاق العالم كله، وهو النظام الذي طالب به إعلان وإطار عمل هيوغو عام ٢٠٠٥. ولا بد أيضا من إيلاء مزيد من الاهتمام لإنشاء آلية تمويل يمكن التنبؤ به، بخاصة بالنظر لحالات الطوارئ المهملة، ولتقليص الثغرة في مجال الموارد اللازمة للمساعدة الطارئة ولتقديم المعونة الإنمائية.

أنتقل الآن لأتناول بإيجاز المجال العام. على مألوف العادة، تطلب هذا المجال أقصى الاهتمام، من حيث التوقيت والطاقة، نظرا لحجم العمل الذي يتعين تغطيته ما دام قائما. وهو يمثل مضمارا هاما، يمكن عن طريقه النظر في ربوات من

السيد كرنجا (كينيا) (تكلم بالانكليزية): أنتهز هذه الفرصة باسم وفدي لأهنتكم، سيدي، على الطريقة المقتردة التي تديرون بها مداوات هذه الدورة الستين الهامة للجمعية العامة. ويود وفدي أيضا إبداء تأييده لبيان جامايكا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، تعليقا على تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠٠٥، وهو قيد النظر، كما نشارك في المشاعر التي أعرب عنها تضامنا مع ضحايا الكارثة في باكستان والبلدان المجاورة لها.

سمحوا لي أيضا بتهنئة السفير منير أكرم، رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وهيئة أعضاء المجلس بكاملها، على تفانيهم وعملهم الجاد لتأمين بقاء المجلس مركزا، مؤديا لولاياته.

أما أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٥، فأود أن ألاحظ بصدها أنها وقّرت أساسا هاما لمؤتمر القمة العالمي في العام الحالي ولمداوات الجمعية العامة الجارية. إن الموضوع المحوري لدورة المجلس في عام ٢٠٠٥ - "تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف المحددة في إعلان الألفية، فضلا عن تنفيذ نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية ومؤتمرات القمة: التقدم المحرز والتحديات والفرص" - كان فعلا متناغما مع مسائل التنمية الحاسمة التي تشكل مركز دائرة المناقشات الدولية.

وجددير بالذكر أن الوفود اتفقت، في غضون دورة المجلس لعام ٢٠٠٥، على أن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية لا يزال يبعد عن المنال في بلدان كثيرة، بخاصة في أفريقيا. ورغم كثرة الخطط والاستراتيجيات التي رُسمت في بلدان عديدة، تبين أن التنفيذ صعب، بسبب عدد من القيود، منها كون الموارد غير وافية.

وفي هذا المنعطف، أود أن أبرز ثلاث مسائل هامة ينبغي أن يسترشد بها أي عمل للمجلس في المستقبل. أولا، فيما يتعلق بصوره العملية الحكومية الدولية، لطالما ذهبنا إلى القول إن المجلس ينبغي أن يُعطي دورا أبرز في دفع عجلة التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ونحن نقر بأن على المجتمع المدني تقديم إسهام هام في هذه العملية؛ ومع مواصلتنا تشجيع هذه الجهود، نحث على ألا ندعها تنال من الدور الأساسي للدول الأعضاء في العملية عامة.

وثانيا، مع مضينا قُدا في سبيل تحسين تكامل وتنسيق تنفيذ النتائج المنبثقة من مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية ومؤتمرات قمتها، يجب أن نراعي صون السلامة الذاتية لكل من العمليات المعنية. وهذا أمر حاسم الأهمية في التقدم بتنفيذ الالتزامات.

وثالثا، ينبغي لتنظيم أعمال المجلس أن يتيح مزيدا من المرونة وأن يَمكّن المجلس من النظر في مسائل التنمية واتخاذ إجراءات بصدها عند ظهورها إلى حيز الوجود. وينبغي أن تكون المناقشات المحورية والمسائل السياسية، وتحليل الاتجاهات في الاقتصاد العالمي، ورد الفعل على حالات الطوارئ - ينبغي أن تكون ممكنة في نطاق برنامج عمل للمجلس أكثر مرونة.

إن مجموعة الـ ٧٧ والصين على استعداد للتأييد التام في المناقشات المقبلة الرامية إلى تحديد الوظائف الجديدة التي ستُسند إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وقد فهمنا أنه سيتم، في الشهر المقبل، توفير معلومات إضافية. تبين بالتفصيل ما يترتب من آثار مالية على هذه المساعي الجديدة. ويحدونا الأمل في ألا نسمح لمسألة التمويل بأن تردعنا عن اتخاذ إجراءات تمس الحاجة إليها في مجال تعزيز المجلس. ونتوقع أن يولي اهتمام مماثل لكل جوانب المنظومة ونحن نمضي في سبيل إصلاح الأمم المتحدة برمتها وانبعائها.

دورا مهما في دعم سبل كسب الناس، وخصوصا فقراء العالم. ويمكن لمواصلة الإدارة المستدامة للغابات أن تساهم في تطوير الاقتصادات بطرق كثيرة بتوفير الدخل وإيجاد فرص العمل والوفاء بالاحتياجات الصحية واحتياجات الأمن الغذائي. ولهذا فإن وفد بلدي يناشد منظومة الأمم المتحدة أن تحتضن إدارة الغابات بوصفها حاسمة الأهمية بالنسبة للإدارة البيئية والتنمية المستدامة.

كما يعتقد وفد بلدي أنه يمكن لمداورات الجزء المتعلق بأنشطة التنسيق والأنشطة التنفيذية والجزء المتعلق بالشؤون الإنسانية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ٢٠٠٥، إن أُعيرت الاهتمام اللازم، أن تضيف قيمة عظيمة لأداء منظومة الأمم المتحدة. وقد أبرزت المداورات خلال دورة ٢٠٠٥ التحديات والفرص الرئيسية في المساعي الرامية إلى تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية ونتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية التي تعقدها الأمم المتحدة. ولذا فإننا بحاجة إلى البناء على توافق الآراء الذي ظهر بغية إحداث بعض الأثر.

ومن ضمن بعض المسائل الناشئة التي تتطلب إعاره الاهتمام لها فهم أن الأهداف الإنمائية للألفية والنتائج الأساسية الأخرى للمؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية التي تعقدها الأمم المتحدة تشكل برنامج عمل إنمائي شامل بالنسبة للمجتمع الدولي وأن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والأهداف الأخرى المتفق عليها دوليا كان متفاوتا على صعيد الأهداف والمناطق. وإن وفد بلدي، مع مراعاة تلك التحديات، يقدر تحلي المجتمع الدولي بروح جديدة تطبعها المسؤولية المشتركة عند المضي قدما بتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية والأهداف الأخرى المتفق عليها دوليا.

وفي إطار جزء التنسيق في المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تم استعراض مساهمة منظومة الأمم المتحدة في

لقد قمنا، نحن في كينيا، بمحاولات في عدد من المجالات مثل التعليم والصحة والمياكل الأساسية. وسيطلب التنفيذ الكامل للأهداف الإنمائية للألفية والأهداف الإنمائية الأخرى المتفق عليها دوليا تضافر جهود المجتمع الدولي عن طريق الدعم المالي والتقني وفي مجال الموارد البشرية. وعلى ضوء ذلك، ندعو إلى إنشاء شراكات دولية يمكنها أن تيسر تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد حميدون (ماليزيا).

يقدر وفد بلدي تأكيد المجلس الاقتصادي والاجتماعي على أهمية مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وموافقته على نهج متكامل يشمل الوقاية والعلاج والرعاية والدعم والبحث. وإذا أشدد على الآثار المدمرة المترتبة على وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على المجتمع، ولا سيما الشرائح السكانية المنتجة، أود أن ألاحظ أننا، نحن في كينيا، اتخذنا خطوات في اتجاه الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والتوعية به والمعالجة منه. وتعمل الحكومة مع مختلف الشركاء في قطاع الصحة، كما انخفض معدل الإصابة انخفاضاً بالغاً من أكثر من ١٤ في المائة إلى ٦ في المائة تقريبا خلال السنوات الثلاث الماضية.

وحماية البيئة عامل هام في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والقضاء على الفقر وبلوغ الأهداف الأخرى المتفق عليها دوليا. والحكم الدولي للبيئة جزء لا يتجزأ من تحقيق التنمية المستدامة. وبينما تدعم كينيا العملية الجارية لتحديد عناصر الحكم الدولي للبيئة، يرى وفد بلدي أنه ينبغي القيام بذلك في إطار قرار قرطاجنة الذي يهدف إلى تعزيز برنامج الأمم المتحدة للبيئة، في إطار ولايته الحالية، بتعزيز الأسس المالية والعلمية.

ولا يمكن أن تكتمل حماية البيئة بدون تناول على نحو واف لمسألة إدارة الغابات. تؤدى الغابات والأشجار

وفي مسائل المساعدة الاقتصادية والإنسانية والغوثية الخاصة. وبالنظر إلى متطلبات المساعدة الإنسانية والغوثية المتزايدة بفعل الكوارث الطبيعية، من المهم أن تستعرض الأمم المتحدة نهجها وتأهبها في معالجتها لها. ولهذا فإن وفد بلدي يؤيد الرأي في وجود الحاجة إلى إنشاء آليات تمويل يُعول عليها، في جملة أمور، بطرق منها عملية النداء الموحد وتحسين الصندوق الدائر المركزي للطوارئ بإدماج عنصر مرفق المنح، كما اقترح خلال مداوات المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

السيد أغازاده (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم

بالانكليزية): أود أن أبدأ بالإعراب عن تأييد وفد بلدي للبيان الذي أدلى به سفير جامايكا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

بعد اعتماد ميثاق الأمم المتحدة بستين سنة، يبقى دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي وولايته أوثق صلة بالواقع من أي وقت مضى. وما زال المجلس يضطلع بدور رئيسي وحيوي في الحوار والتنسيق والتعاون وتقرير السياسات في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي. وتواجهنا في هذا المنعطف تحديات عديدة، قديمة وناشئة. ويُفترض أن يحقق، بحلول عام ٢٠١٥، العديد من الأهداف المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية.

ويمكن أن يتسبب نقص التنسيق والتعاون، بل حتى الفشل في بضعة مجالات في ألا تؤتي جهودنا ثمارها وفي أن يحول دون تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على النحو المخطط له. وهناك بعض الالتزامات المكرسة في الوثائق الختامية للاتفاقات الإقليمية والدولية تستحق منا اتخاذ إجراءات بشأها وتنفيذها. وتبين الحالة الراهنة والحاجة إلى رصد التقدم من جانب محفل مناسب مدى ما يتسم به عمل المجلس من حساسية وحسم في السنوات المقبلة فيما يتعلق بمواجهة التحديات. ومن ثم ينبغي تعزيز المجلس الاقتصادي

متابعة وتنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً. كما تمت مناقشة طرق ووسائل تحسين الوظائف التنسيقية للمجلس. ويؤيد وفد بلدي تأييداً كاملاً التوصيات الصادرة في سبيل تحسين طريقة عمل منظومة الأمم المتحدة، فيما يتعلق بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وإننا نوصي على نحو خاص ببذل الجهود لتعزيز الصلة بين وكالات الأمم المتحدة ولجانها الإقليمية في الميدان وللتمييز بين وظائف التنسيق والتكامل في الميدان ولاعتماد برنامج متعدد السنوات بالنسبة لجزء التنسيق.

وبالإضافة إلى ذلك، نأمل أن يولّد موضوع الجزء المتعلق بالتنسيق وهو "النمو الاقتصادي المستدام للتنمية الاجتماعية، بما في ذلك القضاء على الفقر والجوع" مناقشات ستزيد من قيمة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

ويقر وفد بلدي بأن للأمم المتحدة قدرة فريدة على أن توفر دعماً محايداً ومرناً للبلدان وفرصة فريدة لتوفير هذا الدعم في كفاحها من أجل تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية والأهداف الأخرى المتفق عليها دولياً. وإن هذا التفرد مكرس في سلطتها في جعل مختلف الجهات ذات المصلحة منخرطة على المستوى القطري وفي دورها المميز في المناصرة وقدرتها على تحليل المسائل الاجتماعية والاقتصادية المعقدة. ومن هذا المنطلق، يؤيد وفد بلدي الحاجة إلى تعزيز الأنشطة التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة وإلى تحقيق تكاملها.

وفي موازاة الأنشطة التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة في الميدان، من المهم إيلاء الاعتبار إما لدمج وكالات الأمم المتحدة أو لتخفيض عددها. ويمكن أن يقطع هذا شوطاً طويلاً في تقديم صورة موحدة للأمم المتحدة عبر كل عملياتها في الميدان.

وقد تبادل المجلس الاقتصادي والاجتماعي، خلال دورته لعام ٢٠٠٥، الآراء في الانتقال من الإغاثة إلى التنمية

وبناء على تجربتنا في المشاركة في كثير من التجمعات والمنتديات رفيعة المستوى، سواء في داخل منظومة الأمم المتحدة أو خارجها، يمكنني القول إن المشاركة وتبادل الآراء وحدهما لا يكفيان لتمكيننا من تحقيق الأهداف في غضون الإطار الزمني المتوخى. ومن المؤكد أنه سيكون من المطلوب يقينا توفر إرادة قوية للتعاون والتنفيذ من جانب السياسيين. وينبغي ألا يقتصر الاتساق والتنسيق على الهيئات المرتبطة بالأمم المتحدة. يجب أن تكيف المؤسسات المالية الدولية، بما في ذلك مؤسسات بریتون وودز، نفسها مع الاتجاهات والسياسات التي تحددها الجمعية العامة، التي تغطي بالعضوية العالمية ولديها عملية ديمقراطية في اتخاذ القرار.

كما أن تنفيذ التزام البلدان المتقدمة النمو بتخصيص ٠,٧ في المائة من إجمالي ناتجها القومي للمساعدة الإنمائية الرسمية بحلول ٢٠١٥، وتحديد جدول زمني لتنفيذ ذلك الالتزام من جانب البلدان التي لم تفعل ذلك حتى الآن، سيكونان أساسيين لنجاح المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الوفاء بولايته.

ونحن نقدر الدور الذي يضطلع به المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تخفيف آثار الكوارث الطبيعية وفي تنسيق الاستجابة الإنسانية حتى الآن، ولكن ما زال هناك الكثير الذي يتعين القيام به من حيث التأهب وتعزيز الاستجابة الإنسانية الدولية للكوارث الطبيعية. وكما يدرك الأعضاء، فإن الآثار المدمرة المترتبة على العدد المتزايد من الكوارث الطبيعية تلحق أضرارا ضخمة وغير متوقعة بالبلدان المتضررة. ويصحب حدوث كل كارثة تحويل جانب كبير من الموارد البشرية والمالية المتاحة من التنمية إلى جهود الإغاثة والإنعاش. وينبغي للمجتمع الدولي بصفة عامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بصفة خاصة، التصدي للكوارث الطبيعية على نحو لا يؤثر تأثيرا جوهريا على الجهود الرامية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وملديف مثال على بلد

والاجتماعي حتى يتمكن من المعالجة الوافية والشاملة لجميع المعايير المتعلقة بالتنمية.

لقد ساعد إصلاح المجلس الاقتصادي والاجتماعي في بداية التسعينات، مقترنا بإنشاء مختلف الأقسام، المجتمع الدولي على تحديد الولايات الرئيسية للمجلس، ومعالجة التحديات العالمية بطريقة أكثر فعالية وكفاءة في ذلك السياق. ولحسن الحظ، فإن دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي على النحو المكرس في الميثاق أُعيد التأكيد عليه في الوثيقة الختامية للقمة. وتسلم تلك الوثيقة بالحاجة إلى مجلس اقتصادي واجتماعي أكثر فعالية بوصفه الهيئة الرئيسية للحوار السياسي، واستعراض السياسات، وتحقيق التماسك والتنسيق، والتعاون الإنمائي، والاستجابة لحالات الطوارئ وإصدار توصيات بشأن مسائل تتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتسلم الوثيقة أيضا بدور المجلس في تنفيذ الأهداف الإنمائية الدولية التي أُنفق عليها في مؤتمرات القمة والمؤتمرات الرئيسية التي عقدها الأمم المتحدة، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.

ويعتقد وفد بلدي بأنه ينبغي للمجلس، على سبيل الأولوية، أن يستعرض، لإحراز التقدم اللازم في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، اتجاهات بشأن التعاون الإنمائي الدولي في المنتدى رفيع المستوى للتعاون الإنمائي المزمع عقده كل سنتين وفقا للفقرة ١٥٥ من الوثيقة الختامية.

إن التقارير الوطنية بشأن التقدم المحرز، وتقارير اللجان الإقليمية للأمم المتحدة والمنظمات الدولية ذات الصلة، وإعداد تقرير شامل تحليلي على أساس هذه التقارير، فضلا عن التمثيل رفيع المستوى والمشاركة الفعالة من جانب الدول الأعضاء ورؤساء المنظمات الدولية، يمكن أن توفر كلها أساسا لتقييم التقدم وتحديد الثغرات والعوائق في كل اجتماع من اجتماعات المنتدى.

والاجتماعي عن أعماله في عام ٢٠٠٥، على النحو الوارد في الوثيقة A/60/3. ويود وفدي أن يتقدم بالشكر الصادق للسفير منير أكرم على عرضه تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠٠٥. وفي هذا الصدد، يشارك وفدي أيضا في الآراء التي أعرب عنها الممثل الدائم لجامايكا، الذي تكلم باسم مجموعة ال ٧٧ والصين.

ولقد فتحت القمة العالمية لعام ٢٠٠٥ نافذة جديدة من الفرص لتعزيز دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي ووظيفته في مجال التنسيق واستعراض السياسات وتقديم التوصيات بشأن المسائل المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفي هذا الصدد، فإن المسؤوليات الإضافية التي كُلف بها المجلس ينبغي أن تجعله أكثر فعالية واستجابة لمختلف تحديات التنمية.

وفي ضوء الولاية الموسعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، يرى وفدي أن علينا أن نحدد الأساليب التي تيسر تنفيذها. وعليه، ينبغي لرئيس الجمعية العامة ورئيس المجلس الإعداد لإجراء المشاورات اللازمة للحصول على مساندة كل الدول الأعضاء.

ومرة أخرى، فمن الأهمية بمكان أن تجرى تلك المشاورات دائما بطريقة مفتوحة وشفافة وشاملة للجميع. ومن الضروري كذلك أن يُنظر خلال تلك المشاورات في العلاقات بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة ومجلس الأمن وفقاً لميثاق الأمم المتحدة.

لقد صدقت القمة العالمية لسنة ٢٠٠٥ أيضاً على ولاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي ليبقى مشاركاً مع أصحاب المصلحة كافة على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية. ونأمل أن هذا العمل سوف يركز على نتائج عملية المنحى، وخاصة دعم البلدان النامية من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

حُرْم من الخروج من وضع أقل البلدان نمواً، على الرغم من أنشطته الإنمائية الطويلة الأمد، وذلك نتيجة لكارثة تسونامي التي حدثت في العام الماضي في المحيط الهندي. ويبين ذلك مدى ضعف البلدان النامية في مواجهة الكوارث الطبيعية ويلقي الضوء على حاجتها المتزايدة إلى الاهتمام من جانب المجتمع الدولي.

وختاماً، ما برح تسييس التنمية الاقتصادية والاجتماعية باستخدام سياسات وتدابير قسرية من جانب واحد يعرقل الجهود الدولية الرامية إلى تهيئة بيئة مواتية للتنمية واستئصال الفقر على الصعيدين الوطني والعالمي. ولا بد من إحداث تغييرات وتحسينات في الطريقة التي ننظر بها إلى المشاكل العالمية وأسبابها. وإننا نؤمن إيماناً راسخاً بأن الاعتراف العالمي بالتنمية كحق، مقترنا بالتزام صادق ببذل جهود في سبيل تحقيقها، سيسهم إسهاماً ملموساً في القضاء على الفقر ورفع مستويات المعيشة، ومن ثم في صون السلم والأمن في جميع أنحاء العالم.

السيد أتبانو (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): ينضم

وفدي إليكم، سيدي الرئيس، وإلى سائر الممثلين، في الإعراب عن عميق تضامننا وتعاطفنا مع حكومات وشعوب باكستان والهند وأفغانستان، التي تضررت تضرراً شديداً بالزلازل الذي وقع مؤخراً. وتنضم إندونيسيا إلى غيرها من أعضاء المجتمع الدولي في الإعراب عن استعدادنا المستمر لتخفيف وطأة العبء الواقع على إخواننا وأخواتنا في باكستان، وكذلك في الهند وأفغانستان.

ولا جدال في أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي يضطلع بدور حيوي في تنسيق تنفيذ الأهداف الإنمائية الدولية التي أُنقذ عليها في مؤتمرات القمة والمؤتمرات الدولية الرئيسية التي عقدتها الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي. ويتضح ذلك من تقرير المجلس الاقتصادي

أن المفاوضات حول الموضوع كانت مفيدة للغاية. فقد سمحت بمناقشات تفصيلية لطائفة عريضة من القضايا المدرجة بجدول الأعمال الاجتماعي - الاقتصادي للقمة وساعدت على توضيح مواقف الدول، بما في ذلك المسائل الحساسة، مما أدى إلى الاتفاق بشأن العديد من العناصر التي شكلت أساساً للمناقشات اللاحقة.

ونوافق أيضاً على عمل الجزأين التنفيذي والإنساني للدورة. ومن الأهمية بمكان أن القرارات التي اتخذت هناك قد سمحت بإحراز تقدم في تحديد اختصاصات الجمعية العامة باعتبارها الجهاز الذي يحدد التوجهات السياسية على مستوى المنظومة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بوصفه الجهاز الذي ينسق تنفيذها في إطار منظومة الأمم المتحدة.

ونرحب بتقوية وتعزيز التفاعل بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمؤسسات المالية والتجارية الدولية. فممارسة عقد اجتماعات سنوية رفيعة المستوى للمجلس ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية قد أثبتت جدواها المرة تلو الأخرى، ولا بد أن تستمر، مع مراعاة حقوق امتياز ولايات وأساليب صنع القرارات في كل المؤسسات المعنية.

وتضمنت الأعمال الهامة هذا العام أيضاً المناقشة غير الرسمية التي أجريت بشأن إصلاح المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ورغم الآراء المتباينة التي أعرب عنها، تم التوصل إلى تفاهم مشترك بشأن عناصر مقبولة للجميع، بحيث أمكن للمجلس بلورة مجموعة من القرارات لتضمينها في الوثيقة الختامية. وهنا، نود التنويه إلى دور الريادة الذي قام به رئيسه لهذا العام، السيد منير أكرم، الممثل الدائم لباكستان في ذلك المجال وفي تنظيم عمل المجلس.

والأفكار التي طُرحت في الوثيقة الختامية للقمة العالمية لسنة ٢٠٠٥ بشأن المجلس الاقتصادي والاجتماعي

ونعرب عن تقديرنا البالغ لدور المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دعم واستكمال الجهود الوطنية والإقليمية والعالمية لمواجهة حالات الطوارئ الإنسانية، كما في حالة الكوارث الطبيعية. وهذا يتطلب مرونة في برنامج عمل المجلس لمواجهة حالات الطوارئ ووضع توصيات بشأنها. وفي هذا الصدد، فإن التنسيق بين المجلس ولجانه التنفيذية والإقليمية وصناديق الأمم المتحدة وبرامجها والحكومات الوطنية أمر لا غنى عنه.

ويجب ألا يغيب عن بالنا أيضاً الدور الهام الذي تؤديه أمانة المجلس. ونرى أنه لا بد من تعزيزها لتوفر دعماً تحليلياً وإدارياً أعمق للمداورات الموضوعية للمجلس.

السيد شولكوف (الاتحاد الروسي) (تكلم)

بالروسية): اسمحو لي أن أعثنم هذه الفرصة لكي أعرب مجدداً عن تعازينا لشعب باكستان وضحايا الزلزال المدمر في البلدان الأخرى. وشأنها شأن بلدان كثيرة أخرى، بادرت روسيا بإرسال عدد من خبراءها وأطبائها فضلاً عن المعدات الخاصة والمستشفيات الميدانية لتقديم المساعدة الإنسانية للمناطق المتضررة. واسمحو لي أن أعرب عن ثقتنا بأن المجتمع الدولي سيقدم دعمه للمتضررين من الزلزال مرة أخرى في المؤتمر الدولي الذي يعقد في جنيف غداً.

ويعرب الاتحاد الروسي عن سروره لتناجح أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي لهذا العام. ونرى أن المجلس قد أكد مجدداً على دوره باعتباره الهيئة المركزية لمناقشة قضايا التنمية، والهيئة التنسيقية الرئيسية لعمل منظومة الأمم المتحدة في المجالين الاجتماعي - الاقتصادي والبيئي.

وقد أسهمت الدورة الموضوعية للمجلس ومرحلتها التحضيرية إسهاماً مهماً في الإعداد لقمة ٢٠٠٥. وبالرغم من أن الدول الأعضاء عجزت عن الاتفاق على مشروع إعلان وزاري بشأن الجزء الرفيع المستوى للدورة، فإننا نرى

ونرى أن الشكل الأمثل لمناقشة أساليب معينة لتنفيذ قرارات القمة في المجلس الاقتصادي والاجتماعي هو العمل في إطار الدورة التنظيمية لعام ٢٠٠٦ للمجلس ذاته، وفي الدورة الموضوعية، عند الاقتضاء.

ولكن هذا لا يعني أنه يجب تأجيل المناقشة غير الرسمية إلى العام المقبل. ولقد قرأنا باهتمام وثائق العمل التي عممها مؤخرا الممثل الدائم لباكستان، والتي تتضمن عددا من مبادرات معينة لتنفيذ قرارات مؤتمر القمة المتعلقة بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ونحن مستعدون للمشاركة النشطة في اجتماع المجلس غير الرسمي والمقترح في تلك الوثائق لتبادل الآراء بشأن هذا الموضوع ووضع أساس للعمل المستقبلي في ذلك المجال.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى آخر متكلم في مناقشة هذا البند. بذلك تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ٤١ من جدول الأعمال.

البند ٧ من جدول الأعمال (تابع)

تنظيم الأعمال وإقرار جدول الأعمال وتوزيع البنود

التقرير الثاني للمكتب (A/60/250/Add.1)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أود أن أسترعي انتباه الممثلين إلى التقرير الثاني للمكتب الوارد في الوثيقة A/60/250/Add.1. في الفقرة الأولى من التقرير، يوصي المكتب الجمعية العامة بإدراج البند المعنون "مركز المراقب لمؤتمر لاهاي المعني بالقانون الدولي الخاص في الجمعية العامة" في جدول أعمال الدورة الحالية ضمن الفرع طاء، "المسائل التنظيمية والإدارية ومسائل أخرى"؟ هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر إدراج هذا البند في جدول أعمال الدورة الحالية ضمن الفرع طاء؟

تهيئ إمكانية لتعزيز الأهمية السياسية للمجلس ولدوره وفعاليتته. ومن صميم عملنا أن ننشئ من خلال المجلس محفلاً للتعاون من أجل التنمية وتنفيذ تقييمات وزارية للتقدم المحرز في تنفيذ نتائج المؤتمرات الرئيسية التي تعقدها الأمم المتحدة. ونؤيد عقد هذا المحفل كل سنتين في إطار الجزء الرفيع المستوى من الدورة الموضوعية للمجلس، في ضوء الحاجة إلى الاحترام الصارم للتوازن بين نيويورك وجنيف.

ومن الأهمية بمكان أن يتم التوصل إلى تفاهم مشترك بين الدول الأعضاء بشأن التقييمات الوزارية للتقدم المحرز في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. وقرار القمة بشأن هذه المسألة ينبغي ألا يسفر عن عملية مضنية جديدة تحتاج إلى وقت كثير وموارد عديدة لرصد امتثال البلدان للأهداف المتفق بشأنها على الصعيد الدولي. فهذا قد يُحدث ازدواجية في الآليات القائمة - مثل العمليات الفردية لتنفيذ نتائج الاجتماعات ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة - أو الصكوك مثل التقارير الوطنية عن تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. ونرى أنه من غير المقبول إحياء فكرة عقد استعراضات الأقران تحت ستار تنفيذ قرار القمة.

عموماً، فإن قرارات القمة تقتضي تنفيذ خطوات الإصلاح في إطار المؤشرات الرئيسية للشكل الحالي لعمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وندرك إن ثمة إمكانية لزيادة تعزيز فعالية عمل المجلس، مثلاً، من خلال تعظيم فعالية جدول أعمال الجزء الموضوعي من الدورة.

إلا أننا لا نقر إجراء استعراض جذري لنسق أساليب عمل المجلس، الأمر الذي سيتجاوز تنفيذ قرارات القمة. فليس ثمة إمكانية لتقسيم الدورة الموضوعية للمجلس أو تخفيض مدة انعقادها، أو أن تنشأ داخل المجلس لجان تنفيذية أو أفرقة للإدارة غير منصوص عليها في النظام الداخلي الحالي.

والاجتماعي في التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، الوارد في الوثيقة A/60/275.

في إطار البند ٤٤ من جدول الأعمال، معروض على الجمعية تقرير الأمين العام المعمم في الوثيقة A/60/207.

السيد نيل (جامايكا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، في إطار البند ٤٦ من جدول الأعمال، "التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما".

وأود أن أشكر الأمين العام على التقارير التي يقدمها للنظر فيها. ونتطلع في المستقبل إلى إجراء مناقشات لمختلف التقارير. لقد تم تسليط الضوء على بعض القضايا التي تهم مجموعة الـ ٧٧ والصين خلال الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المحتملة مؤخرًا. وأود الآن أن أسلط الضوء على بعض النقاط التي ينبغي أخذها في الاعتبار أثناء مناقشتنا الإضافية لهذا البند.

أولاً، التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة يتطلبان من جميع كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة أن تستعرض أولوياتها وبرامجها وفقاً للأحكام المناسبة في الوثائق الختامية ذات الصلة. ونأمل أن نتلقى المزيد من التفاصيل بشأن الإجراءات الفعلية المتخذة في السابق لدعم تنفيذ القرارات، خصوصاً القرارات المتعلقة بالتنمية، التي أُتخذت في الاجتماع العام الرفيع المستوى، الذي احتُتم مؤخرًا. ونعتقد أن على الأمانة العامة أن تؤدي دوراً هاماً على الصعيد التقني في ضمان تيسير تدفقات الموارد إلى البلدان النامية. والأمر الحاسم جداً أيضاً هو تقديم المساعدة في

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): يوصي المكتب أيضاً بإحالة البند إلى اللجنة السادسة. هل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة تقرر إحالة هذا البند إلى اللجنة السادسة؟ تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ الأعضاء بأن البند المعنون "مركز المراقب لمؤتمر لاهاي المعني بالقانون الدولي الخاص في الجمعية العامة" قد أصبح البند ١٥٨ في جدول أعمال الدورة الحالية. وسيتم إبلاغ رئيس اللجنة السادسة بالقرار الذي اتخذته الجمعية العامة قبل هنيهة.

البندان ٤٦ و ٤٤ من جدول الأعمال

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

مذكرة من الأمين العام (A/60/275)

متابعة نتائج الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل

تقرير الأمين العام (A/60/207)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): تناقش الجمعية العامة الآن، في مناقشة مشتركة، البند ٤٦ من جدول الأعمال، "التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما"، والبند ٤٤ من جدول الأعمال، "متابعة نتائج الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل". وفيما يتعلق بالبند ٤٦ من جدول الأعمال، معروض على الجمعية مذكرة من الأمين العام تحيل تقريره المستكمل عن دور المجلس الاقتصادي

ذلك بكل عناية وموضوعية، بغض النظر عن الضغوط التي تُمارس لإرضاء مصالح معينة. فسيظل تحديد موقف مجموعة الـ ٧٧ والصين على هذا الأساس.

هذه خاتمة البيان الذي أدلى به باسم جماعة الـ ٧٧ والصين بشأن البند ٤٦ من جدول الأعمال.

أود الآن أن أدلى ببيان باسم جامايكا بشأن البند ٤٦ من جدول الأعمال، "متابعة نتائج الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل"، بصفتي الممثل الدائم لجامايكا.

لقد انقضت ثلاث سنوات على اتخاذ الجمعية العامة قرارها بالعمل من أجل عالم صالح للأطفال (القرار د-٢٧/٢). ويجري الآن في سياق المتابعة المنسقة للمؤتمرات الدولية الرئيسية ومؤتمرات القمة تقييم الجمعية لتنفيذ الالتزامات المقطوعة آنذاك. وهذا أمر مناسب للغاية لأن خطط التنمية العالمية التي يعزز بعضها تحاول أن تكفل حماية مصالح الأطفال على نحو شامل ومنسق.

وقد حددت ممثلة اليونيسيف في بيانها الأخير أمام اللجنة الثالثة بعض التحديات التي تواجه تنفيذ البرامج ذات الأهمية الحيوية للأطفال. ومن هذه التحديات أوجه الضعف في القدرة المؤسسية وقيود الميزانية ووجود الصراع وعدم الاستقرار. وقد حددت أيضا بعض الطرق الممكنة للتقدم، وهي إنشاء مجالس وطنية رفيعة المستوى المعنية بالطفل وبناء القدرات لتعزيز الوكالات الوطنية للطفل والتعاون مع البرلمانيين ومنظمات المجتمع المدني على تعزيز الميزانيات التي تركز على الطفل. وتتفق معا في هذا التقييم.

وتنفيذ التزامات "عالم صالح للأطفال" هو من بين أولويات جامايكا الوطنية. ويشكل دعمنا لتلك الوثيقة الختامية جزءا من عدد من المبادرات التي نلتزم بها لتعزيز وحماية رفاه الطفل. وقد صدقنا على اتفاقية حقوق الطفل

الوقت المناسب في اعتماد الاستراتيجيات والبرامج على الصعيد القطري وفي تحديد مصادر التمويل.

لذلك نتوقع مشاركة نشطة جدا من الأمانة العامة في رصد إطلاق المانحين للموارد وفي دعم التدابير الرامية إلى تحقيق فعالية أكبر للمعونة. وبشكل مماثل، على صعيد السياسات، نتوقع استعراضا مستمرا لمدى انعكاس السياسات الاقتصادية العالمية الداعمة للتنمية على الالتزامات التي تم التعهد بها في مؤتمر القمة والمؤتمرات التي سبقته.

ونحن ندرك أنه سيتعين بذل الجهود لإشراك تلك الكيانات غير الخاضعة بشكل مباشر لسلطة الأمم المتحدة في المناقشة الجارية بشأن أفضل السبل لتعميم مراعاة التنمية في سياساتها واستراتيجياتها. ونفهم أن ذلك الإشراك سيكون بؤرة التركيز الرئيسية للاجتماع المقبل لمجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، المزمع عقده في ٢٠ و ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر.

وفي نفس الوقت، نود أن نسلط الضوء على مجال يهمننا. ففي العمل المستمر الذي ستقوم به إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، والصناديق والبرامج ذات الصلة، ومجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق، ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، سيتعين وضع ترتيبات إشرافية وافية لضمان مراقبة الأنشطة على الصعيد الحكومي الدولي. وبالنسبة إلى مجموعة الـ ٧٧ والصين، يتحتم على الدول الأعضاء أن تستعرض وتناقش نتائج مداورات الأمانة العامة في مجال التنمية.

وفيما يتعلق بإدارة قضايا الإصلاح، سننتظر مقترحات الأمين العام بشأن طائفة من المسائل لمناقشتها في اللجنة الخامسة. وسيكون نهج مجموعة الـ ٧٧ والصين تقييم تلك المقترحات طبقا لأهليتها بوصفها إصلاحات تهدف إلى تحسين كفاءة وأداء المنظمة لمصلحة جميع الدول. وننوي فعل

النطاق للتحصين. إضافة إلى ذلك، تحسنت إمكانيات الحصول على مياه الشرب المأمونة. والحكومة ملتزمة بجودة التعليم وتوفير التعليم الإلزامي بالجان في المرحلة الابتدائية.

وبهدف تنفيذ سياسة شاملة لمكافحة العنف المرتكب ضد الأطفال وحماية حقوقهم، تم إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان الخاصة بالطفل على وجه التحديد. وتشمل المبادرات الأخرى إقامة وحدة للأحداث في قوة الشرطة، ووحدة لدعم الضحايا في وزارة الأمن الوطني وذلك لمساعدة الأطفال من ضحايا جرائم العنف.

ونحن ملتزمون التزاماً كاملاً بالهدف المتمثل في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ولكن لا تزال هناك تحديات كبيرة. ويسرنا أنه نتيجة لتوفير العقاقير المضادة للفيروسات الراجعة لمزيد من النساء، أحرز بعض التقدم في الحد من معدل انتقال العدوى من الأم للطفل. ولكننا إذ ننوه بالنجاح في هذا المجال، ما زال يساورنا القلق بشأن معدل الإصابات الجديدة التي تحدث بين النساء ولا سيما الفتيات الصغيرات، مما يدل على أن المعركة مستمرة، وعلى الحاجة إلى حقن قدر أكبر من الموارد لتحقيق الهدف المتمثل في خفض نسبة الأطفال الرضع المصابين بمقدار ٢٠ في المائة بحلول عام ٢٠١٠. والحاجة ماسة إلى موارد كافية لدعم الالتزام السياسي الذي تأكد بالفعل.

ونثني على الدور الذي تقوم به اليونيسيف في مساعدة البلد على الوفاء بالتزاماته الوطنية، وخاصة في مجال مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، استجابة للعدد المتزايد من حالات الأطفال الذي ييتمهم هذا المرض.

ونحن في جميع ما نبذله من جهود ملتزمون باشتراك المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني، اللذين نرى أنهما

وعلى البروتوكول الاختياري بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة. كما يشمل اشتراكنا وقيادتنا على الصعيد الإقليمي استضافة المؤتمر الإقليمي المعني بالطفل في عام ٢٠٠٠، الذي اعتمد توافق آراء كينغستون.

وقد طالبت الوثيقة الختامية المعنونة "عالم صالح للأطفال" بإعداد خطط عمل للأطفال. وفي هذا الصدد، أنشأت حكومة جامايكا خطة عمل بمثابة إطار مؤسسي لتناول حقوق الطفل وإعمالها. ولاستكمال خطة العمل المذكورة، جرى سن تشريعات محلية في مجال حقوق الطفل، وأهمها القانون التاريخي المتعلق برعاية الطفل وحمايته، الذي صدر في ٢٠٠٤.

وبعد الدورة الاستثنائية بقليل، أنشئت وكالة تنمية الطفل، برئاسة أول سفير لشؤون الأطفال. ومنحت الوكالة مسؤولية تحقيق التنمية الكلية للأطفال من خلال وضع وتنفيذ وتنسيق وتنظيم برامج وسياسات للوفاء بالتزامات جامايكا. وتعمل وكالة تنمية الطفل أيضاً في مجال التعليم العام والتعبئة الاجتماعية والإرشاد المجتمعي لمساعدة المواطنين على فهم مسؤولياتهم وإعدادهم، في جملة أمور، ليكونوا آباء أفضل.

إضافة إلى ذلك، اعتمدت الوكالة نهجاً متعدد القطاعات في إعداد السياسات المتعلقة بالأطفال والمؤثرة فيهم. وتشمل هذه السياسات خطة العمل الوطني بشأن الأطفال، وخطة العمل الوطني بشأن عمل الأطفال، وإطار السياسات الجديد المعني بأطفال الشوارع.

وقد اضطلعت حكومة جامايكا بتحقيق الأهداف الدنيا فيما يتعلق بالحد من وفيات الأطفال الرضع والأمهات وقطعت أشواطاً هامة في هذا المجال على مدى السنوات القليلة الماضية. فخفضت بالفعل معدلات سوء التغذية بين أوساط الأطفال دون الخامسة ولها برنامج مستمر واسع

الإثائية الرسمية، وتدفعات الاستثمار المباشر الأجنبي، وتحويل الموارد والتكنولوجيا المواتية للبيئة لتيسير التنمية المستدامة وتحقيق الأهداف الإثائية للألفية. وانعكس في نتائج القمة العالمية الاتفاق على العمل بسرعة على تنفيذ الأبعاد الإثائية لبرنامج عمل الدوحة ولكنها لم تعط توجيهها سياسيا شاملا وواضحا تهتدي به حولة محادثات الدوحة لمنظمة التجارة العالمية. وكان يمكن لتوجيه من هذا القبيل أن يهيئ المسرح لنجاح المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية المقرر عقده في هونغ كونغ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. ويظهر الجمود المتزايد أن هذا التوجيه السياسي كان مطلوباً. ويلزم أن نصح هذه الحالة.

ومن الضروري تناول مسألة توزيع القوة الاقتصادية والسياسية في الأمم المتحدة، مما يشمل مجال الأمن، بغية إحراز تقدم مُرض في إصلاح الأمم المتحدة. وكما قال الأمين العام، لا يمكن لإصلاح الأمم المتحدة أن يكتمل بدون إصلاح مجلس الأمن.

وأولى رئيس الجمعية العامة أهمية قصوى لمتابعة وتنفيذ القضايا الإثائية في نتائج اجتماع القمة العالمي لعام ٢٠٠٥. وقد شدد على الحاجة إلى المحافظة على الزخم السياسي بشأن التنمية وتعزيزه. وأشار إلى أنه كان على الأمم المتحدة خصوصا أن تقوم بدورها في ضرورة ضمان حصول المجتمع الدولي على السبل والوسائل المناسبة لتحقيق الأهداف الإثائية للألفية في أوانها وبشكل كامل.

وأشار إلى أنه كان من اللازم أن يشمل عمل الجمعية العامة المتواصل بنودا مثل الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والهجرة وترتيبات استعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري، وأن الوثيقة الختامية كانت قد دعت الأمانة إلى العمل على تحقيق الاتساق على نطاق المنظومة هذا العام، بغية تحسين طريقة

يمكن أن يؤدي دورا مفيدا في رصد تنفيذ الدولة لاتفاقية حقوق الطفل.

إننا ندين لأطفالنا بتوفير موئل آمن مناسب لهم يقيمون فيه وهم ينتقلون إلى مرحلة البلوغ. وحكومي ملتزمة بتحقيق ذلك التزاما كاملا.

السيدة كيدواي (الهند) (تكلمت بالانكليزية):

البداية اسمحوا لي بأن أشكركم يا سيدي الرئيس على إتاحة هذه الفرصة للإعراب عن آرائنا في المهمة الحيوية المعروضة علينا وهي تنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، ولا سيما قرارات اجتماع القمة العالمي لعام ٢٠٠٥. ونرى أن المتابعة الفعالة وتنفيذ القرارات كثيرا ما يكونان بنفس أهمية القرارات ذاتها، ولذلك فإننا نأخذ المهمة المعروضة علينا مأخذ الجدل.

وقد شملت نتائج القمة العالمية ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠) عددا من القرارات الرئيسية التي يتوخى منها تحسين عمل الأمم المتحدة وأدائها. وشملت تلك القرارات، في جملة أمور، التزاما من جميع الحكومات بتحقيق الأهداف الإثائية للألفية بحلول ٢٠١٥؛ وإنشاء لجنة بناء السلام ومجلس حقوق الإنسان وفقا لجدول زمني؛ وإبرام اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي؛ وتعزيز قدرة الأمم المتحدة في مجال الرقابة؛ وزيادة استجابة المجتمع الدولي للأمراض المعدية وغيرها من التحديات الصحية الناشئة؛ ودعم إصلاح مجلس الأمن في وقت قريب؛ والاتفاق على حذف الإشارات العتيقة إلى "الدول المعادية" من الميثاق.

وفي الوقت ذاته، فقد ترك كثير من العمل الذي بدأتته التقارير التحضيرية لعملية إصلاح الأمم المتحدة دون إكمال. ومن الضروري للأمم المتحدة أن توفر التوجيه بشأن مسائل من قبيل إلغاء الديون، وتحقيق أهداف المساعدة

من البلدان المتلقية من تجاوز العقبات الأولية في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

غير أنه ينبغي لأية خطة تنفيذ ألا تحجب الهدف الأساسي الذي يتجلى في تحقيق النمو الاقتصادي السريع في البلدان النامية بغية تمكينها من الوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية، وخاصة في ما يتعلق بالتخفيف من حدة الفقر والزيادة في العمالة. وينبغي أن يؤدي تنفيذ الاتفاقات التي تنص عليها الوثيقة الختامية إلى خلق بيئة اقتصادية أكثر دعماً للجهود التنموية.

وقد أعطت الوثيقة الختامية لاجتماع القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ زخماً باتجاه وضع مخططات قوية لمكافحة الإرهاب. وطبقاً للوثيقة الختامية لاجتماع القمة العالمي، يجب أن تبقى أولويتنا هي إبرام واعتماد اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي في بداية هذه الدورة للجمعية العامة. وإننا نرحب بعرض الأمين العام القاضي بتوفير صيغة مستكملة من عناصر استراتيجيته السابقة للجمعية العامة، وسنكون سعداء بتوفير دعمنا الكامل من أجل اعتماد استراتيجية لمكافحة الإرهاب بعد اعتماد الاتفاقية الشاملة.

كما نقدر تكوين قوة إنفاذ مكافحة الإرهاب وعزم الأمين العام على تقديم مقترحات لمجلس الأمن وللجمعية العامة في بداية عام ٢٠٠٦ بغية تعزيز قدرة منظومة الأمم المتحدة على مساعدة البلدان في مكافحة الإرهاب وتعزيز التنسيق. وإننا نحذر من ازدواجية العمل والولايات، بالنظر إلى الكم الهائل من الهيئات التي تقوم بذلك حالياً في مجلس الأمن وفي هيئات أخرى في منظومة الأمم المتحدة.

وبغية تجاوز هتميش البلدان النامية، يبقى تمكينها بإصلاح مجلس الأمن أمراً ضرورياً. وستواصل الهند العمل مع البلدان التي تشاطرها نفس الأفكار بغية الوصول إلى أوسع اتفاق ممكن لتوسيع نطاق فئتي العضوية الدائمة

إدارة وتنسيق أنشطة الأمم المتحدة في المجال الإنمائي والإنساني والبيئي. وإننا نتفق مع النهج الذي اتخذته رئيس الجمعية العامة بشأن العمل المتبقي، وخاصة ما يتعلق بمتابعة المظاهر الإنمائية للوثيقة الختامية.

لقد كان الهدف الأساسي من اجتماع القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ هو استعراض تنفيذ إعلان الألفية. والمؤسف أنه لن يكون بوسع أغلب البلدان أن تحقق الأهداف الإنمائية للألفية بالنظر إلى مستويات نموها الحالية ومستوى الدعم الدولي الذي تتلقاه. وينبغي بذل الجهود على الصعيدين الوطني والدولي لبلوغ الأهداف المحددة. وإذ تطرق إعلان الألفية والوثيقة الختامية إلى استغلال المظاهر المفيدة للعولمة، فإنه لم يتم الاتفاق على طرائقها وتنفيذها. ويقتضى جعل عملية العولمة أكثر عدلاً وإنصافاً هو أحد أهم تحديات عصرنا. وإن أحد المنجزات التي حققتها مجموعة الـ ٧٧ هو إحراز التقدم بشأن المسائل المنهجية التي تعتبر حاسمة بالنسبة لإدارة الشؤون الاقتصادية الدولية. ويجب استغلال ذلك التقدم.

كما أن رصد تنفيذ الهدف ٨ من طرف البلدان النامية يشكل جزءاً لا يتجزأ من رصد الأهداف الإنمائية للألفية بصفة عامة. ولهذا تبقى التقارير التي تعدّها على المستوى القطري البلدان المتقدمة النمو تقارير هامة في ما يتعلق بالتقدم المحرز في الالتزام تجاه البلدان النامية. ومن الضروري ضمان الوفاء بالالتزام عن طريق توفير موارد إضافية دون إبطاء. كما نعتقد أنه ينبغي تكملة إلغاء المجموع الكلي للديون بتحقيق زيادة حادة في المساعدة الإنمائية الرسمية، طبقاً لتوافق آراء مونتهري. وقد اعترفت الوثيقة النهائية بالتقدم المحقق بشأن إطار التمويل المبتكر للتحصين، في سياق الالتزامات والمبادرات الرامية إلى تعزيز موارد البرنامج الإنمائي. وإن تفعيل إطار التمويل المبتكر للتحصين يكتسي أهمية خاصة لأن استيعاب المساعدة سيتمكن عدداً

بشأن تعزيز دور الممثلين الخاصين للأمم المتحدة والمنسقين المقيمين، والمنسقين الإنسانيين ونظم التنسيق القطرية والمتعلقة بالمنسقين المقيمين، بحلول شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦.

وسيقدم تقرير عن التقدم المحرز في إطار التقرير السنوي الذي سيقدمه الأمين العام إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ٢٠٠٦. وإننا نتطلع إلى دراسة هذا التقرير. كما نتوقع أن يُطلع الأمين العام الدول الأعضاء على المجموعة التالية من الإصلاحات العملية الرامية إلى مزيد من التعزيز لإدارة وتنسيق أنشطة الأمم المتحدة العملية.

لقد دعت الوثيقة الختامية للقمة العالمية لعام ٢٠٠٥ الجمعية العامة والأجهزة الأخرى ذات الصلة إلى استعراض جميع الولايات التي يزيد عمرها عن خمس سنوات وإلى اتخاذ قرارات بناء على ذلك الاستعراض في ٢٠٠٦. ويبدو التوقع الذي أعرب عنه الأمين العام في تقريره (A/60/430) ومفاده أن جميع الأجهزة ذات الصلة والهيئات الحكومية الدولية المتخصصة التابعة للأمم المتحدة ستكمل ذلك الاستعراض في الوقت المحدد بغية اتخاذ إجراء في الربع الأول من عام ٢٠٠٦، يبدو مبالغاً في تفاؤله. ويبين هذا التقرير أيضاً أن الإطار الاستراتيجي الناتج عن ذلك لفترة السنتين المقبلة سيقدم للجنة البرنامج والتنسيق في آب/أغسطس - أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. ونحن نفترض أنه تُقترح دورة إضافية للجنة، نظراً لأن تلك اللجنة لم تتخذ أي قرارات بشأن تأجيل دورتها الموضوعية من حزيران/يونيه - تموز/يوليه ٢٠٠٦.

ونحن نرحب بتناول مسألة تعزيز قدرة مكتب خدمات الرقابة الداخلية على وجه الاستعجال. إلا أنه في خضم التسرع بتنفيذ توصيات الوثيقة الختامية، من المؤسف ألا نلتزم آراء مكتب خدمات الرقابة الداخلية ذاتها في المجالات التي تتطلب التعزيز وفي نطاق الإصلاح.

وغير الدائمة، واحترام التواريخ النهائية، واستكمال عملية الإصلاح في تاريخ مبكر ونجاح.

وتتطلع الهند إلى العمل مع رئيس الجمعية العامة في جهودها الرامية إلى إنجاز العمل على خطة الإصلاح الأخرى غير المستكملة، كما ورد في الوثيقة الختامية. ويشمل ذلك العمل عن طريق إجراء مشاورات غير رسمية بشأن إنشاء لجنة بناء السلام ومجلس حقوق الإنسان. كما ترحب الهند بإنشاء اللجنة وتتمنى أن يكون بوسعها أن تبدأ عملها قبل ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. ونؤيد كذلك المفاوضات الرامية إلى إنجاز العمل على تكوين مجلس لحقوق الإنسان في أوائل الدورة الستين للجمعية العامة.

وينبغي لمضاعفة موارد الميزانية العادية لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أن تستجيب لولاية حقوق الإنسان الواسعة النطاق، وخاصة بزيادة بناء القدرات وتوفير مساعدة تقنية أهم للدول الأعضاء بطلب منها. وينبغي ألا تترتب على أنشطة المفوضية في مجال تعزيز المساهمة القطرية زيادة في نشر أفرادها بصورة آلية، بل يجب أن تركز على تحسين القدرات المؤسسية للبلد المعني. وينبغي أن يكون تفاعل مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة منسقا بغية مراعاة جميع حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية. كما يجب أن تتناول أنشطة وبرامج مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، على نحو متوازن، ليس الحقوق المدنية والسياسية فحسب، ولكن كذلك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وينبغي استعمال الموارد الإضافية بحصافة لتبسيط عمليات الإبلاغ وتقديم المساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء من أجل بناء القدرات.

ونلاحظ من التقرير أن مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية ستضع الصيغة النهائية للاستراتيجية وخطة العمل

وبوجه خاص ركزت الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية المعنية بالطفل على تعزيز الحياة الصحية، وتوفير التعليم الجيد، وحماية الأطفال من الإيذاء، والاستغلال، والعنف، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وفي حين أنه قد أحرز تقدم كبير في مجالات معينة، حدثت نكسات في مجالات أخرى. ونلاحظ التقييم الوارد في تقرير الأمين العام ومفاده أنه في حين أن كثيرا من البلدان قد اتخذت بحلول عام ٢٠٠٤ إجراءات عملية لترجمة الالتزامات التي قطعتها على نفسها في الدورة الاستثنائية لعام ٢٠٠٢ إلى خطط عمل وسياسات وطنية، فإن المعدل العام للتقدم كان متباينا. وأسعدنا أن نلاحظ أن الحالة تبدو الآن أكثر تشجيعا.

وعلى الرغم من بذل جهود واضحة وصادقة لتعزيز الشراكات داخل المجتمع الدولي لتحسين بقاء الأطفال ولتعزيز الحياة الصحية، فإن هناك الكثير ما زال يتعين القيام به لبلوغ الأهداف المحددة في الأهداف الإنمائية للألفية. وبالمثل، تدعو الحاجة إلى بذل جهود أكبر للنهوض بالأهداف الأخرى التي حددتها الدورة الاستثنائية، أي توفير التعليم الجيد، وحماية الأطفال من الإيذاء والاستغلال والعنف ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

وتشمل بعض العقبات التي تعترض تحقيق الأهداف الواردة في الوثيقتين الختاميتين للقمة العالمية للدورة الاستثنائية المعنية بالطفل نقص الموارد والديون وتدهور التمويل الدولي لتنفيذ البرامج المحددة. ومن الواضح أنهما مسائل إنمائية، ويتعين معالجتها إذا كنا صادقين في إيماننا بتعزيز النهوض بحقوق الطفل وب حمايتها.

ويشيد وفدي في هذا الصدد بما قدمته وكالات الأمم المتحدة الإنمائية ذات الصلة من دعم قيم وما أبدته من التزام في إطار أنشطتها الرامية إلى مساعدة ودعم الدول

ونحن نشعر بالحيرة أيضا إذ نلاحظ أن هناك تفكيراً في إجراء تقييم خارجي مستقل منفصل، وهو شيء لم يرد بشأنه تكليف في الوثيقة الختامية وتنص هذه الوثيقة بوضوح على أن التقييم الخارجي سينصبّ على نظام مراجعة الحسابات والرقابة في الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة بكامله في سياق الاستعراض الشامل لترتيبات الإدارة. ولا نعتقد أن نهج الخطوة خطوة مثل النهج المقترح ينطوي على أي ميزة. كما نتطلع إلى تلقي اقتراحات من الأمين العام عن الجوانب الأخرى للإدارة وعن إصلاح الأمانة العامة الذي طالبت الوثيقة الختامية به.

وقد درسنا بعناية تقرير الأمين العام الذي يتضمن الاستكمال الثالث للتقدم المحرز في متابعة الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بالطفل (A/60/207). ونحن نتفق على أن معظم الأهداف المتعلقة "بعالم صالح للأطفال" (القرار د ١ - ٢٧/٢، المرفق) لن يتم تحقيقها إلا من خلال تكثيف أكبر للعمل من أجل الأطفال المحرومين والأسر المحرومة في جميع أنحاء العالم. وقد بينت الأمثلة على التقدم السريع الذي أحرز في فرادى البلدان والمناطق أن الإسراع بالتقدم ممكن التحقيق، ولكن الجهود الحالية بحاجة إلى أن يتسع نطاقها، وأن يقدم لها دعم أفضل من خلال تخصيص الموارد.

السيد حسن مالك (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية):

أود أن أتقدم بالشكر للأمين العام، باسم الوفد الماليزي، على تقريره الذي يحوي الاستكمال الثالث للتقدم المحرز في متابعة دورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بالطفل (A/60/207). ويسرنا أن نلاحظ أن الحكومات تتخذ تدابير مضمونية سعياً لتحقيق الأهداف الرامية إلى إيجاد عالم صالح للأطفال، على النحو المتوخى في الإعلان وخطة العمل اللذين اعتمدا في الدورة الاستثنائية المعقودة في أيار/مايو ٢٠٠٢ (القرار د ١ - ٢٧/٢، المرفق).

وبعد أن أصبح معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية الآن ٩٨ في المائة، قطعت الحكومة خطوة أخرى بشروعها في الارتقاء بجودة ما توفره من التعليم لتكفل للأطفال سبل الحصول على أفضل نظام تعليمي، تمكينا لهم من ملاحقة التقدم السريع في عصر المعلومات. وتشمل الجهود المبذولة في هذا الصدد تحديث المدارس، وتوفير مدرسين على مستوى رفيع من التدريب، وتجهيز جميع المدارس بمعامل الحاسوبات والمعدات الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ولتحسين الصحة، تعمل ماليزيا باستمرار على الارتقاء بمراقبتها وبرامجها الطبية، فخصصت ١,٣ بليون دولار ماليزي لهذا الغرض في الميزانية الوطنية لعام ٢٠٠٦. وقد طرأ انخفاض مطرد على وفيات الأمهات والمواليد حديثي الولادة في ماليزيا، حيث تبلغ نسبتها في الوقت الحالي ٢,٠ و ٥ في الألف، على التوالي. وتقدم المستوصفات الصحية والاجتماعية المقامة في جميع أنحاء البلاد خدمات من قبيل التحصين وتقييم النمو الطبيعي للأطفال لتكفل تمتع الأطفال بالصحة المثلى.

وتلتزم ماليزيا بمفهوم التأهيل الكلي للأطفال المعوقين. ويستتبع هذا الأخذ بنهج متعدد التخصصات، توفر إدارة الرعاية الاجتماعية بمقتضاه خدمات التأهيل للأطفال المعوقين من خلال دوائر مؤسسية، وتتولى وزارة الصحة تقديم المدخلات التقنية. كما تكوّن الإدارة شراكات صغيرة مع المنظمات غير الحكومية بدعمها ماليا في إدارة وتنظيم مراكز المؤسسات التي تديرها.

وفيما يتعلق بحماية الأطفال من الإيذاء والاستغلال والعنف، يضع قانون الطفل لعام ٢٠٠١ في ماليزيا، الذي تمت صياغته بما يتماشى مع أحكام اتفاقية حقوق الطفل، أحكاما لرعاية الأطفال وحمايتهم. وقد أنشئت محكمة للأطفال، تتيح للطفل المتأثر أن يشارك في المناقشات

الأعضاء في مجال تنفيذ السياسات والخطط والبرامج التي اقترحتها خطة عمل الدورة الاستثنائية. وإننا نحث وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة على مواصلة جهودها لمساعدة البلدان النامية على إنشاء قدراتها ومؤسساتها الوطنية وتعزيزها من أجل تعزيز وحماية حقوق الطفل وتحقيق الأهداف التي حددتها الدورة الاستثنائية. وتواصل ماليزيا الإسهام في القيام ببعض هذه الجهود على الصعيد الإقليمي والصعيد المتعدد الأطراف.

وعلى المستوى الوطني، جرى الاضطلاع بكثير من جهودنا في سياق خطتنا الوطنية الثانية للعمل المعنية بالطفل للفترة من ٢٠٠١ إلى ٢٠٢٠. وقد صيغت الخطة، وموضوعها الاهتمام بأطفال ماليزيا، وفقا لرؤية الأمة الرامية إلى تحقيق الوصول إلى وضع الأمة المتقدمة النمو بحلول عام ٢٠٢٠ وتنفيذ أحكام اتفاقية حقوق الطفل والوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية المعنية بالطفل. وتحدد الخطة إطارا عريضا لاتخاذ إجراءات وتدابير لمعالجة كل مجالات القلق التي تؤثر على الاحتياجات الإنمائية والاجتماعية، وكذلك حماية حقوق الطفل.

منذ استقلالنا، بذلت ماليزيا بدأب جهودا واعية لكي تجعل التعليم الجيد حجر الزاوية في برنامجها الوطني. وسياسة التعليم الوطنية موجهة إلى توفير التعليم الأساسي لمدة تسع سنوات على الأقل، ويتساوى الأولاد والبنات في فرص الحصول على التعليم، بمعدي التحاق بالتعليم للجنسين متساويين تقريبا وقدرهما ٤,٥٠ في المائة للأولاد و ٦,٤٩ في المائة للبنات - ما عدا المرحلة الثالثة للتعليم، حيث تتفوق البنات على الأولاد في معدل الالتحاق.

وبعد أن أقامت الحكومة المرافق التعليمية اللازمة للمعوقين في جميع أنحاء البلاد، جعلت الآن التعليم الابتدائي إلزامياً للجميع.

وفي هذا الصدد، تتعاون الحكومة الماليزية أيضا بشكل وثيق للغاية مع المنظمات غير الحكومية.

وترى ماليزيا أن رفاه الأطفال والنساء مؤشر موثوق لصحة المجتمع وصلاح الإدارة. وفي هذا الصدد، ستواصل الحكومة الماليزية تعزيز حقوق الطفل وتيسير إعمالها، خاصة في مجالات الحماية والنماء والمشاركة، وهيئة بيئة مواتية تمكن من تحقيق الهدف المتمثل في إيجاد عالم صالح للأطفال.

السيد سوي (ميانمار) (تكلم بالانكليزية): أود

يا سيدي أن أبدأ بالإعراب عن مدى سعادتي لرؤيتكم، بصفتكم الرئيس الحالي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، تترأسون هذه الجلسة الهامة. ويعرب وفدي عن تأييده الكامل للبيان الذي أدلى به سفير جامايكا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وسأقتصر لذلك في بياني بصفة رئيسية على البند ٤٤ من جدول الأعمال، متابعة نتائج الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل.

منذ ثلاث سنوات، اعتمدت دورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بالطفل إعلاننا وخطة عمل بعنوان "عالم صالح للأطفال". ومنذ ذلك الحين، وحّد المجتمع الدولي صفوفه لحماية حقوق الأطفال وتعزيزها. ولكننا لا يمكن أن نقنع بذلك. ذلك أن في كل ساعة من ساعات اليوم، وفقا لتقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يموت ما يزيد على ٢٠٠ ١ طفل في أنحاء العالم، ومعظمهم من مرض يمكن اتقاؤه، اسمه الفقر.

ومنذ خمس سنوات، اعتمد قادة العالم مجموعة شاملة ومفصلة من أهداف التنمية البشرية، هي الأهداف الإنمائية للألفية. وأضاف التركيز الشديد على حياة الأطفال في الإعلان بشأن الألفية زحما للسعي من أجل التوصل إلى عالم صالح للأطفال، وأدى إلى التقاء عمليات التخطيط الوطنية حول مجموعة مشتركة من الأهداف. ويرمي كل من

والمداورات داخل المحكمة. وفي مجال الإساءة للأطفال، أدخلت ماليزيا آليات لحماية الطفل ورعايته وتأهيله، وذلك بإنشاء أفرقة مشتركة بين القطاعات المعنية بحالات الاشتباه في إيذاء الأطفال وإهمالهم بالمستشفيات على صعيد الأقاليم والولايات. ومن العلامات الفارقة فيما يتعلق بالتدابير الوقائية إنشاء أفرقة حماية الطفل، التي تشترك في برامج متعددة يديرها المجتمع وتعمل من أجل المجتمع. وتقوم هذه الأفرقة، في جملة أشياء أخرى، بأنشطة لتثقيف الآباء والأمهات وتعمل بمثابة مراكز للتوجيه.

وبعد أن حددت ماليزيا مكافحة الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال والاتجار بهم كإحدى الأولويات في المنطقة، فهي تأخذ في حسابها أن هذا التحدي لا يمكن لبلد واحد التغلب عليه بمفرده. وفي هذا الصدد، تؤيد ماليزيا إعلان الالتزامات بشأن الطفل، الذي اعتمده رابطة أمم جنوب شرقي آسيا في عام ٢٠٠١. وبموجب هذا الإعلان، تضع الرابطة برامج للتعاون في مجالات الاتجار بالأطفال، وبغاء الأطفال، والتبني خارج البلد. وتطبق في الوقت ذاته برامج لتوفير ترتيبات الرعاية من أسر بديلة للأطفال من ضحايا الإيذاء والإهمال والاستغلال، وكذا لتلبية الاحتياجات الخاصة بالأطفال ذوي الإعاقات.

واعترافاً بالتأثير المدمر الذي يحدثه فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، الذي يشكل تحديات صحية وإنمائية خطيرة للبشرية، ويؤثر بدرجة غير تناسبية على الصغار، توجه ماليزيا اهتماما جديا لمكافحة هذا المرض. وبالرغم من أن الحالات التي أبلغ عنها بعدوى فيروس نقص المناعة البشرية محدودة نسبيا بالمقارنة بعدد سكاننا، تواصل الحكومة الماليزية إيلاء اهتمامها الجدي لتدابير مكافحته. وتأخذ الحكومة بنهج شامل ومتكامل في التعامل مع هذه المشكلة، يشمل التدابير الوقائية والرعاية والدعم والعلاج للمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والمتضررين من جرائه.

والوصول إلى مياه الشرب المأمونة والمرافق الصحية له أثر مهم أيضاً في معدلات الوفيات بين الأطفال. وفي ميانمار، بدأ منذ سنوات تنفيذ برنامج لإمداد المناطق الريفية شحيحة المياه بمياه الشرب النقية، وسيستمر تنفيذ هذا البرنامج. وطبقاً لدراسة استقصائية متعددة المؤشرات لمجموعات، ازداد الوصول إلى مياه الشرب النقية من ٣٢ في المائة من السكان في عام ١٩٩٢ إلى ٧٢ في المائة عام ٢٠٠٠. كما ازداد الوصول إلى المرافق الصحية المحسنة خلال نفس الفترة من ٣٦ إلى ٨٣ في المائة.

وفي عالم الوفرة الذي نشهده اليوم، يؤسفنا أن ما يزيد على بليون نسمة يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم، وأن ٢٠٨ ملايين من هؤلاء البشر من الشباب. وفي حين أن المساعدات الإنمائية الرسمية المتزايدة تمثل أداة ناجعة لمكافحة الفقر، علينا أن نجد حلولاً كذلك لتحسين نفاذ البلدان النامية إلى الأسواق. فالقواعد غير المنصفة وغير المتوازنة للتجارة تعرقل بشدة الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والأهداف الواردة في "عالم يليق بالأطفال" (القرار د١ - ٢/٢٧، المرفق).

وفي ميانمار، وفي إطار جهودنا لتحقيق النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي تماشياً مع الأهداف الإنمائية للألفية، يجري تنفيذ ثلاثة برامج إنمائية وطنية بغية تحقيق تنمية متوازنة وتضييق الفجوة التنموية الاجتماعية - الاقتصادية القائمة بين المناطق الريفية والحضر. والبرامج الثلاثة هي برنامج تنمية المنطقة الحدودية، ومناطق التنمية الخاصة الـ ٢٤، والخطة الإنمائية الريفية المتكاملة.

إننا نؤمن بأن التعليم مفتاح التقدم وتخفيف حدة الفقر. وبغية تحقيق هدف التعليم الابتدائي العام في ميانمار، بدأنا منذ العام الدراسي ١٩٩٦-١٩٩٧ في تنفيذ برنامج التعليم لكل الأنشطة. وتحقيقاً لأهداف دكا، التعليم

الأهداف الإنمائية للألفية و "عالم صالح للأطفال" إلى خفض معدلات الوفيات بين صفوف الأطفال الرضع والذين دون سن الخامسة بمقدار الثلثين بحلول عام ٢٠١٥. وليس على الطريق المؤدي لبلوغ تلك الغاية في الوقت الحاضر سوى عدد قليل من البلدان. ويتوقع تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٥ أن لا يتحقق هذا الهدف إلا في عام ٢٠٤٥ إذا استمرت الاتجاهات السائدة الحالية.

وفي عصر العولمة، حيث حققت التكنولوجيا والتجارة والاستثمارات تقدماً هائلاً، يزعمنا أن ٦ ملايين طفل يموتون سنوياً من أمراض كان يمكن منعها أو علاجها بشكل فعال. وهؤلاء يموتون لأن عقاقير بسيطة وإن كانت قوية الأثر فعالة الكلفة كان يمكن أن تحول دون موتهم، ولكن ما زالت تتجاوز مقدرة أسرهم، لا سيما في العالم النامي. والأمر يتطلب عملاً ناجعاً على الصعيد الوطني تكمله مساعدة مستدامة من المجتمع الدولي لعكس ذلك الاتجاه.

وفي ميانمار، نبذل جهوداً كبيرة لتحسين صحة الأطفال. وقد انخفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة من ١٣٠ وفاة لكل ١٠٠٠ ولادة حيّة في عام ١٩٩٠ إلى ٦٦,٦ لكل ١٠٠٠ في عام ٢٠٠٣. ونتطلع إلى بلوغ هدف ٣٨,٥ وفاة لكل ١٠٠٠ ولادة حيّة بحلول عام ٢٠١٥. والانخفاض في معدلات الوفيات بين الأطفال قبل الولادة والرضع والأطفال خلال العقدين الماضيين جاء نتيجة تنفيذ خطة الصحة الوطنية، التي توفر وصولاً متزايداً إلى الرعاية الصحية الأولية، وزيادة تغطية التحصين، وتعزيز معالجة الجفاف. بمحاليل تؤخذ عن طريق الفم والتركيز على مبادرة جعل الحمل أكثر أماناً باعتبارها عنصراً عالي الأولوية في استراتيجية الصحة الإنجابية.

مدرسة للتدريب المهني للعلوم المحلية للفتيات والنساء في المناطق الحدودية، وبلغ عدد المنتفعات من التدريب المهني الذي توفره تلك المدارس أكثر من ١٤ ٠٠٠ من الفتيات والنساء.

ومنذ اعتمد إعلان الالتزام بمكافحة مرض فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (د١ - ٢/٢٦، المرفق)، أصبحت هناك قيادة أقوى على كل المستويات، وتم تعبئة موارد جديدة. فالالتزام العالمي لم يسبق له مثيل. ومع ذلك، علينا أن نبذل جهداً أكبر لكي يوقف المجتمع الدولي انتشار الإيدز ويعكس مسار ذلك الانتشار بحلول عام ٢٠١٥.

وحيثما ينحسر وباء الإيدز، يعود ذلك بالدرجة الأولى إلى أن الشباب قد تعلموا ممارسة السلوك الجنسي الآمن. وفي ميانمار، يقوم البرنامج الوطني لمكافحة الإيدز بالتنسيق مع المنظمات الوطنية غير الحكومية بتدريب الشباب على مهارات الحياة والتنمية الاجتماعية. وبالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، قامت وزارة التعليم في عام ١٩٩٧ بتطوير مجموعة مواد إعلامية بشأن الحياة الصحية والوقاية من الإيدز. ومنذ ذلك الحين، اعتمد ذلك البرنامج باعتباره جزءاً من المناهج الدراسية الرسمية، حيث يتم تدريسه على كل المستويات، بدءاً من المرحلة الابتدائية. مع التوسع في تدريسه ليشمل مجموعات رئيسية خارج نظام التعليم الرسمي.

وفي هذا العالم المترابط اليوم، فإن مساعدة البلدان النامية على مكافحة الإيدز ليست مجرد ضرورة أخلاقية، بل هي استثمار في مستقبل مشترك. فمرض فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يشكل تحدياً خطيراً أمام المجتمع الدولي لا يمكن التصدي له بنجاح إلا من خلال بذل جهود تعاونية من جانب المجتمع الدولي برمته.

لجميع، وضعنا خطة عمل وطنية في عام ٢٠٠٣. ونتيجة لتلك الجهود، فإن معدل القيد بالمدارس للأطفال من سن خمس سنوات فما فوق في العام الدراسي ٢٠٠٤-٢٠٠٥ بلغ ٩٦,٥٦ في المائة، وبلغ المعدل الصافي للالتحاق بالمدارس الابتدائية ٨٤,٥ في المائة، وبلغ معدل إتمام المرحلة الابتدائية ٧٤,٥ في المائة. وازداد عدد المدارس الابتدائية والمتوسطة والعليا من حوالي ٣٤ ٠٠٠ مدرسة في عام ١٩٢٢، إلى ما يزيد على ٤٠ ٠٠٠ مدرسة في عام ٢٠٠٤. وتبذل الجهود أيضاً لتحسين نوعية التعليم. كما أخذنا على عاتقنا إصلاح المناهج الدراسية الرسمية ومنهجية التقييم، كما نشجع بقوة على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

غير أن المناطق الحدودية لميانمار قد تخلفت عن مسيرة التنمية بسبب التمرد المسلح الذي استمر عقوداً، مما أدى إلى غياب البنية الأساسية التعليمية الفعالة وأوجد الحواجز أمام التعليم. وأسفر انعدام فرص التعليم عن مزيد من العنف، وأوجد حلقة مفرغة. واليوم، فقد كسرنا تلك الحلقة. وبفضل جهود المصالحة الوطنية التي بذلتها الحكومة، عادت ١٧ مجموعة من مجموعات التمرد المسلح الآن إلى حظيرة الشرعية. والآن، وقد عاد السلام والاستقرار إلى المناطق الحدودية، تمكنت الحكومة من توفير التعليم للأطفال المقيمين في تلك المناطق. وقبل ١٥ عاماً مضت، لم يكن هناك غير ٢٨ مدرسة في المناطق الحدودية في ميانمار. أما اليوم، فهناك ٧٩٠ مدرسة، يبلغ عدد الأطفال المقيدون بها حالياً أكثر من ١٢٠ ٠٠٠ طفل.

وحتى لا يتخلف أي طفل عن التعليم، أنشئت كليتان جامعتان لتنمية قدرات الشباب ذوي الجنسية المزدوجة، وترتبط الكليتان بجامعات كبرى. وهناك أيضاً ٢٧ مدرسة تدريب لتنمية قدرات الشباب الذين يحملون جنسيات أخرى من المناطق الحدودية. كما أنشئت ١٩

وأود أن أختتم بالتأكيد مجدداً على التزام ميانمار الثابت بالأهداف التي حددها المؤتمرات الرئيسية واجتماعات القمة التي تعقدها في المجالين الاقتصادي والاجتماعي. وميانمار مستعدة تماماً للعمل مع الآخرين في المجتمع الدولي لتنفيذها. وتحقيق تلك الأهداف المشتركة، سنقيم أيضاً عالماً صالحاً للأطفال.

برنامج العمل

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ الأعضاء بأن المشاورات غير الرسمية بشأن لجنة بناء السلام، التي كان قد أعلن أنها ستجرى عصر غدٍ، قد تأجلت إلى موعد لاحق. وسيعلن عن موعد ومكان انعقاد تلك المشاورات قريباً.

بعد ذلك، أود أن أبلغ الأعضاء أنه في الساعة ٩/٤٥ من يوم الخميس، الموافق ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، سيعقد اجتماع للمكتب للنظر في طلب من إسبانيا، تم تعميمه في الوثيقة A/60/233، لإدراج بند إضافي في جدول الأعمال.

وأود أن أبلغ الأعضاء كذلك بأن النظر في البندين ١١، دور الماس في تأجيج الصراع، و ١٢، منع نشوب الصراع المسلح، من جدول الأعمال بصورة مشتركة والذي كان من المقرر أن يكون البند الثاني يوم الاثنين ٣ تشرين الأول/أكتوبر، سيتأجل إلى موعد لاحق، نزولاً على رغبة البلدان التي طلبت ذلك. وسيعلن عن الموعد الجديد فيما بعد.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٠.